مشروع تعزيز السِّلْم الأهلي في لبنان

ملحق خاص
يصدر عن مشروع تعزيز السلم الأهلي في لبنان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع الإتحاد الأوروبي ويوزّع مع جريدتي «النهار» و«السفير»





مشروع ممول من الإتحاد الأوروبي

Empowered lives.
Resilient nations.







(أ.ف.ب) ©

يشتهر لبنان بمساهماته العديدة في التاريخ والتقدم البشري، وذلك منذ أن قام الفينيقيون بنشر جذور الأبجدية المعاصرة في أرجاء منطقة البحر المتوسط قبل 3 آلاف سنة. ويرى العالم اليوم في لبنان، ذاك البلد المتعدد اللغات الذي يحتضن شعباً من خلفيات دينية وثقافية متعددة، رمزاً للتسامح في منطقة أمسى فيها التعايش السلمي معرضاً أكثر فأكثر للخطر.

وفي حين أن تنوّع الشعب هذا هو موضع فخر للبنان، يمثّل كذلك تحدياً فريداً من نوعه. إن التعايش في المجتمعات التعددية ليس بالأمر اليسير في أي بلد كان، حتى لو، أو ربما بخاصة في الأنظمة الديمقراطية، حيث يؤدي النقاش المفتوح والتعبير عن الآراء المختلفة إلى التوتر.

لهذا السبب، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التنوّع الإعلامي وتعزيز السلم الأهلي

في لبنان منذ عام 2007، على كل المستويات في المجتمع، من البلديات إلى المدارس والمخاتير والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمسؤولين الحكوميين على المستويين المحلي والوطني، لمساعدة الشعب في فهم دوره بشكل أفضل وإيجاد الوسائل العملية لتعزيز السلم الأهلي. ومن خلال شراكتنا مع الاتحاد الأوروبي، الذي تمّ الاعتراف بريادته في هذا المجال عبر جائزة نوبل للسلام حاز عليها هذا العام، استمرّ هذا العمل المهم وتوسّع.

تمثّل وسائل الإعلام اللبنانية مصدر ثراء مهمّا من جهة التنوّع والحوار الاجتماعي الحيوي السائد في البلاد. ولربما تخلو المنطقة من أي بلد آخر يتمتع بإعلام حرّ وقوي مشابه. يحتل لبنان مركزاً متقدماً بين البلدان العربية من حيث حرية الصحافة وعدد الصحف والمحطات التلفزيونية للفرد الواحد. إلا أن مصدر الثراء هذا قد يستحيل بسرعة إلى مصدر تعطيل عند استعماله للتأثير عوضاً عن الإصلاح، فيتحوّل إلى أداة للتحريض وتدمير الثقة بين المجتمعات.

لهذا السبب، ومن خلال «مشروع تعزيز السلم الأهلي في لبنان»، استخدمنا طرقاً عملية ومبدعة لتزويد الصحافيين، أصحاب وجهات نظر مختلفة، بمنصة مشتركة لاستكشاف هذه المسائل بطرق لا تكون ممكنة عادة.

يتضمّن هذا الملحق الخاص مقالات تعكس التجربة اللبنانية صاغها إثنا عشر صحافيًا يمثلون التنوع اللبناني من أقصاه الى أقصاه. وتعكس هذه المقالات «الروابط» التي تجمعنا كأمة واحدة كما «الانقسامات» الاجتماعية التي تصبغ المشهد اللبناني والتي يجب تجاوزها. للمرة الأولى، يتعاون هؤلاء الصحافيون في العمل على مشروع مشترك ستُنشر ثماره في جريدتي «النهار» و«السفير» الرائدتين، لتبلغ جمهوراً واسعاً.

آمل أن تستمتعوا بعملهم، وهو فسيفساء تلوّنها محطات من المكان والذاكرة والشعب جمعت، في السراء والضراء، بين اللبنانيين في بعض المناسبات وفرّقت بينهم في مناسبات أخرى. ويبقى الفهم المعمّق للماضي خطوة مهمة لبناء أسس سلام صلبة في المستقبل.

روبرت واتكنز
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

معالجة الانقسامات بمد جسور التواصل

الاتحاد الأوروبي لاعب أساسي في الحد من النزاعات وتعزيز المجتمعات المرنة، ليس في الشرق الأوسط فحسب، وإنما أيضاً في جميع أنحاء العالم. ومن الأمثلة الملموسة على مساهمة الاتحاد الأوروبي في إرساء السلام والاستقرار مشروع «تعزيز السلم الأهلي في لبنان». وإلى جانب الشريك المنفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإننا لا نشجع الذاكرة الجماعية والمشتركة لماضي لبنان المضطرب فحسب، بل نهدف إلى إدخال مفاهيم السلام في القنوات التعليمية الرسمية وغير الرسمية.

كما يدعم الاتحاد الأوروبي بقوة جهود المجتمع المدني في المسائل المتعلقة بالسلم الأهلي على المستوى الوطني وأنشطة الحد من النزاعات على المستوى المحلي، الأمر الذي يتم من خلال عمليات تحليل النزاعات وورش العمل التشاركية وما سوى ذلك من أنشطة بناء القدرات على الأرض في مختلف أنحاء لبنان.

ولا تقتصر المساهمة في بناء السلام والمصالحة على الأفراد ومنظمات المجتمع المدني، بل إن وسائل الإعلام هي أيضاً من العناصر الفاعلة في هذا الإطار. وتؤدي وسائل الإعلام بصفتها واضعة لبرامج الأنشطة دوراً محورياً في تأطير النقاشات وتالياً التأثير في الرأي العام وتكوينه. وللأسف، فإن الأصوات المعتدلة ورسائل المصالحة والتحليل البناء في أوقات الاضطرابات والانقسامات المتزايدة تضيع بسهولة وسط عواصف الاحتجاج والغضب الشعبي. ويعكس المشهد الإعلامي المجتمع الأوسع. أما في لبنان فوسائل الإعلام مرآة لتعقيدات مجتمع منقسم تتعايش فيه التعددية السياسية مع الانقسامات الطائفية والسياسية والاجتماعية. لذلك يشجع الاتحاد الأوروبي ويدعم الأصوات المستقلة التي تعمل على معالجة الانقسامات الحالية – وعدم تعميقها – وتعزيز النقاش البناء. ومن الأمثلة على هذا العمل التدريب وورش العمل التي تُنظم مع المحررين الشباب وتتناول اعتماد الممارسات الإعلامية المؤثرة في النزاع وأدوات تحليل النزاع وتطبيقات وسائل الإعلام الاجتماعي، وكذلك العمل مع كبار الصحافيين والمحررين والمنتجين والذي كان من نتائجه هذا الملحق.

ويكتسب تعزيز الحوار والتحليل الجماعي لعوامل الانقسام في المجتمع اللبناني أهمية كبيرة، إذ يجب تشجيع عوامل الربط التي تضمن التعايش السلمي أكثر فأكثر. وتعتبر الجهود الهادفة إلى توفير مساحات آمنة للنقاش وتعزيز الفهم المتبادل للآخر أساسية في هذا الإطار. ويعلق الشعب في لبنان، لاسيما جيل الشباب منه، بين مطرقة ماضٍ مأساوي وسندان مستقبل غامض. وعليه يصبح التعامل مع الماضي بهدف بناء سلامٍ مستدام في المستقبل أساسياً في هذا الوضع. وتستغرق إجراءات من هذا القبيل وقتاً، وقد أخذت وقتاً طويلاً أيضاً في أوروبا ومناطق أخرى من العالم. غير أنها ضرورية لتطلع أي مجتمع إلى المستقبل بثقة وتجنب تكرار أخطاء الماضي.

ويساعد الاتحاد الأوروبي لبنان على تمهيد الطريق لاستخدام الاختلافات والحوار البناء كفرصة للتغيير الإيجابي وبناء الثقة. ونحن واثقون في أن مختلف الأنشطة المنفذة من خلال برامج ومشاريع على غرار «تعزيز السلم الأهلي في لبنان» ستساهم في الحد من النزاعات والعنف وتعزيز التغييرات الهيكلية الضرورية في المجتمع لمعالجة مخاطر النزاعات لصالح جميع فئات الشعب في لبنان.

لقد خطا الاتحاد الأوروبي خطوات كبيرة في الحد من النزاعات وبناء السلام خلال الأعوام الماضية. ولا تشكل جائزة نوبل للسلام التي نالها الاتحاد الأوروبي هذه السنة شرفاً كبيراً فحسب، بل إنها اعتراف وإقرار بقدرة الاتحاد الأوروبي على تحويل قارة مزّقتها الحرب إلى قارة للسلام والازدهار. ونأمل في أن تهتدي مناطق أخرى مزقتها الحرب إلى السلام هي أيضاً.

السفيرة أنجلينا أيخهورست
رئيسة بعثة الإتحاد الأوروبي في لبنان

جامعتي اللبنانية الملتقى

كانت الجامعة اللبنانية لي مكان اللقاء الذي عمقت فيه معرفتي بالآخر، هذا الآخر المختلف عني في الثقافة، وإن كان الإنتماء إلى وطن واحد، ولو رغماً عنا، يجمعنا.

الجامعة، بالنسبة إلى كثيرين، مجمعات طائفية، مذهبية، مناطقية، ومكاناً لتأكيد سلطة الأمر الواقع. أما لي فكانت شأناً آخر. في المرحلة الأولى، في زحلة، تعرفت إلى كثيرين، خرجت من أجواء القرية، حيث الوجوه تتكرر، وتحكم الحسابات الضيقة العلاقات والتفاعل ما بين الناس. الموروث أكبر من العقل هناك- في الجامعة يحاول كل واحد الخروج من عباءته القروية للقاء الآخر.

في المرحلة الثانية إنتقلت إلى كلية الإعلام، إلى الفرع الأول، حيث الغالبية مسلمة. هناك تابعت دراستي، ونلت الإجازة في الصحافة، وهناك كان أصدقائي الدروز والسنة والشيعة، أكثر من المسيحيين، والسبب أن لا مسيحيين سوى 6 من 300 طالب. هذه طبيعة الفرع الأول، وقد قصدته بنصيحة الأب سليم غزال الذي دعاني إلى اختبار العيش مع الآخر في ظروف مختلفة عما عرفته في الصغر، «لأن التجارب هي التي تعلّم».

هكذا درست، وبنيت صداقات، وعشت قصص حب، ومغامرات شبابية، من دون تفريق مذهبي كبير، ولا يمكن نفي بعض التمايز، وهو موجود حتى بين الأخوة في البيت الواحد، وقد كان موجوداً، وكان أحياناً يصب في مصلحتي.

المهم من تلك التجربة التي عشتها بفرح مدة أربع سنوات، أنني تأكدت من أن العيش مع الآخر ممكن، بل ومهم في نمو شخصيتنا، وفي زيادة ثقتنا بالنفس، وفي إزالة حواجز الخوف، فكنت أقصد الضاحية، والطريق الجديدة، وأزور أصدقائي في الشوف، بعدما أسقطت فكرة الخوف من الذبح التي كانت تسكنني.

والمفارقة أنني في السنة الجامعية الثانية، أقنعت زملائي بأنني أفضل من يمثلهم في الإنتخابات الطالبية، وهذا ما حصل، وفزت على مرشحين آخرين من الطائفة الشيعية ذات الأكثرية العددية في صفنا.

هذه الجامعة، التي كانت قبل الحرب مركز كل التحركات الإجتماعية، والحركات الفكرية، هذه الجامعة التي أريد من توحيد مبانيها ان تكون ملتقى للبنانيين، يمكن أن تعود إلى لعب الدور، وأن تكون مساحة اللقاء، وبقليل من الجهود.

أتمنى لكثيرين أن يختبروا ما خبرته في حياتي الجامعية.

غسان حجار
مدير تحرير جريدة «النهار»

السلم الأهلي هو في مكان آخر

يستند السلم الأهلي، في كل دول العالم، على تأمين العدالة الاجتماعية للشعوب، وعلى العمل لتأمين انخراط الفئات المهمشة في المجتمعات عبر الحد من إحساسهم بالتهميش والاضطهاد، وعبر قبولهم كـ «آخر»، مختلف،لكنه شريك ومصدر غنى وتنوّع.

أما على هذه الأرض، فيستتر الطبقي والتهميش بالطائفي والمذهبي إلى حدّ يجعل أي كلام عن سلم أهلي، غير فعلي وغير مجدي.

يدور الكلام دوما حول كيفية ضمان التعايش بين الفئات المختلفة في البلاد وكأنما سبب «اختلافهم- خلافهم» الأساسي هو اعتناق كل فئة منهم لدين مختلف عن الأخرى، في حين أن تنوع الأديان نفسه هو ما يضمن التعايش من دون أن تتمكن أي فئة من فرض نفسها على الأخرى.

لا يمكن لبلاد- وعلى الرغم من أن ليس هناك من أحصى عدد سكانها، أو كم فيها من المنتمين لكل دين أو مذهب- إلا أن تُقسم في حال استحال التعايش، أو أن تفهم أن ما فيها من تنوع هو ما يضمن لكل فئة حقوقها وحريتها.

وبما أن مساحة البلاد تمنع التقسيم لأسباب اقتصادية أساسا، فإنه، وعلى الرغم من خروج دعوات تطالب به إلا أنها بقيت على الهامش.

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن لأي فئة مسلمة في لبنان، مثلا، أن تجرؤ على المطالبة بإقامة دولة «إسلامية» فوق أراضيه لأن غالبية شعبه تنتمي لفئات طائفية ومذهبية أخرى. والعكس صحيح.

كما أن التنوع الديني والمذهبي هو ما جعل لبنان حتى الآن بمنأى عن خروج جماعات «جهادية» أو «متطرفة»، أو «تكفيرية» فاعلة لأنه من المستحيل أن تكسب ما يكفيها من جماهيرية على الأرض تضمن نجاحها.

ويمكن لمن يمشي في بيروت أن يعرف حقا معنى التنوع: في الملبس، في اللهجات، في اختلاف أنواع اللهو، والمقاهي، والأماكن، وفي تجاور الكنائس والمساجد، بالإضافة إلى مظاهر أخرى كثيرة لا تحصى.

إلا أن ذلك «التنوع» الفعلي يكاد يقتصر على بيروت.

فمع الابتعاد عنها تختفي شيئا فشيئا مقومات العيش الكريم والمشترك في حده الأدنى: في غياب المستشفيات، والمدارس، والجامعات، والسلامة المروريّة، والمياه، والكهرباء، وفرص العمل، و... الاختلاف.

وإن وجدت فئات اجتماعية- اقتصادية في لبنان- طبقة وسطى- عاملة- برجوازية، فهي تكاد لا تدرك كم ما يجمع في ما بينها، ومدى تأثير كل منها في حال اتحدت للمطالبة بحقوقها الدنيا. فغالبية أبناء تلك الفئات تعطي الأولوية للإنتماء المذهبي- الديني. وحدها الطبقة العليا تدرك أن «في اتحادها قوّة»، ويعمل أبناؤها معا لتحقيق مصالحهم، من دون أن يقف اختلاف أديانهم عائقا.

ما زال هناك بقايا نقابات، ومجموعات تحاول أن تبقي على أواصر الصلة الفعلية، المدنية، التي تجمع بين أبنائها، إلا أن معظمها يبدو على طريق الاندثار لأسباب عدة أبرزها الضغط الممنهج الذي تتعرض له من قبل الفئات الكثيرة المستفيدة من الانقسام القائم.

لا يمكن لأي دولة في العالم أن ترسي سلما أهليا إن لم تقدم لشعبها الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية. فالفرقة، والخروج على القانون، والتمرّد، والهجرة، وفقدان الإحساس بالإنتماء تتأتى من والإحساس بالاضطهاد وبالحرمان، والظلم والتهميش.

أما الإمعان في العمل على ترسيخ الانقسام، والاستمرار في إضافة فئات مهمشة جديدة، كالمرأة، واللاجئين، واللاجئين الفلسطينيين، وأبناء الأطراف المعزولة، والخريجين البلا عمل، وغيرهم - بالإضافة إلى استمرار التغاضي عن القوانين، مرورا بالموت على أبواب المستشفيات واستشراء الغلاء، وتوزيع الأدوية الفاسدة، وانتشار المخدرات أمام أبواب المدارس وانهيار المباني فوق رؤوس سكانها وصولا إلى حرمان البشر من المياه والكهرباء – فإن كل ذلك هو ما ينثر البذور التي بالتأكيد لا بدّ أن تقضي على ما تبقى من «سلم أهلي».

يحتاج إرساء السلم الأهلي إلى مؤمنين ببناء دولة تكفل حقوق مواطنيها كافة، ومسؤولين يعتبرون أن ما يتلقونه من أجر هدفه خدمة المواطن. وقد بدأ بعض الأمل يتبدى في الفترة الأخيرة مع انتشار عدد من الجمعيات الأهلية التي لا يستهان بتأثيره،ا كقوى بدأت تضغط على المشرعين وعلى الساسة، لتحقيق، كل في مجاله، ما يستحقه شعب لبنان من عدالة اجتماعية.

هنادي سلمان
مديرة تحرير في جريدة «السفير»

حقوق الطبع© ٢٠١٢
جميع الحقوق محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي- مشروع تعزيز السلم الأهلي في لبنان.
إن المقالات والتحقيقات والمقابلات وغيرها مما ورد في هذا الملحق لا تعبّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ولا تعكس وجهة نظر البرنامج.
أنجز هذا الملحق بمساعدة من الاتحاد الأوروبي. ويتحمل كتاب المقالات وحدهم المسؤولية عما ورد فيها، وهو لا يعكس بأي شكل من الأشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.

◆◆◆

التصميم والإخراج: علي شمس الدين



فيروز والخلاف حولها: مساحة تعايش آمن بين اللبنانيين

سحر مندور

في زمن الحرب الأهلية، نُقل عن فيروز أنها لن تغني في لبنان لحين انتهاء حربه. وعلّل القول بأن كل موقع للغناء سيعوق وصول جزء من المواطنين إليه، لانقسام الناس ما بين شرقٍ وغربٍ في بيروت متقوقعةٍ خلف المتاريس.
بدا للقول حينها في آذان المواطنين المتعايشين مع الموت، صدى يستجلب الإحترام، كأن فيه تذكيراً بالمنسي في زمن الحرب، أي إمكانيات الحياة بلا حرب، في وقت بدا العنف كسبيل وحيد تسلكه الأيام، ورسا الإستثنائي كالمعتاد. معتاد، بين القابعين في عتمة المخابئ، يختارون بين الغرف الأشد بُعداً من مجرى الهواء والرصاص. ولم ينسحب القبول لموقف فيروز مطالبةً ضمنية لبقية الفنانين بالإضراب عن الفن، فالحياة تمضي، رغم ما تنساه. ومثلما الناس يحتاجون الأكل والشرب والعمل والدراسة، فهم يحتاجون الفن. أما فيروز فاختارت النأي بالنفس، لحين استعادة اللغة المشتركة مع الواقع، فبقيت في معزل عنه.



لم يعرف لها رأي في السياسة. لم يعرف لها اصطفافٌ، ولو بالهوى. فبقيت أغانيها تستقبل الصباح على مختلف الإذاعات المتحاربة سياسياً، رغم مواقف إبنها الحادّة، وكأنها فُصلت عن السياق، حتى عن إبنها فيه. ومع الوقت، وبينما التلفزيونات والإذاعات تستعيد أرشيفها بوتيرة يومية، بدا وكأن صورتها تذوب في تاريخية الشخصيات التي أدّت أدوارها المسرحية، من بترا إلى زنوبيا، وقد ساعدت على ذلك اللغة الرحبانية المعتمدة في تلك الأدوار، وهي لغة شاعرية، تجرّد الموقف من ماديّته لتخاطب به الخلود. فيروز لا تتحدث عبر الإعلام كثيراً، فالتصقت بصوتها لغة تلك الأدوار، حتى تجرّدت هي، بدورها، من ماديّة وجودها كإنسانة، لتكرّس كرمز.

في سياق الحرب، بدت كحاميةٍ للصورة الكاملة، كزنوبيا التي تُقدم على مواجهة الأمبراطورية الرومانية وحدها، لأنها تسعى إلى حفظ موقفها هذا في سجل التاريخ، وليس إلى الخروج بحلول للحظة الراهنة. وإن كانت فيروز قد انطلقت من دافع شخصي في موقفها الممتنع عن الغناء في زمن الحرب، وهو حق لكل إنسان، فقد بدت اجتماعياً كرمزٍ لن ينخرط في الاضطراريّ ومؤقته المستدام، وكرمزٍ يُتوقّع منه ذلك أيضاً.

ولكن، في مواجهة المحتاجين إلى رمزٍ، وُجد رافضو القدسية في زمن حربٍ بدأت تتخذ لنفسها وجوهاً دينية تبرر القتل وتكافئ عليه. في عيونهم، حُسبت فيروز على المتخيّل في مواجهة المُعاش، وأدينت بالترويج لوطنٍ من غيمٍ لا أساس له على الخريطة الجغرافية، وبصناعة شخصية للبناني أسقطت من مكوّناتها تشتت الهوية، وعنف العلاقات، وكثافة الأزمات. فباتت فيروز، في مخيلة تلك الجماعة، وكأنها خيانةٌ للواقعية، وتكرّست تلك المقاربة في بعض الأطر الثقافية، حتى باتت توحي بأن انتقاماً من الواقع الخانق يتم عبر صورتها: كأنها الملاك المنزّه الذي يريدونه أن يُعجن بأوحال تطحنهم يومياً، ليغنيها بدلاً من التغنّي بطهارة الأرض.

يوم أعلن اتفاق الطائف نهاية الحرب الأهلية، أعلنت فيروز عودتها إلى الغناء، في وسط البلد، وهو موقع اعتبرته جامعاً لشرق العاصمة وغربها، دمّرته النار، وكان يتجهّز لإعادة إعماره. حينها، بدت وكأنها ستقصّ شريط استعادة المنسي من الحياة، وإعلان افتتاحها كاملةً، لولا أن نسيان الحياة أشدّ سهولة من نسيان الموت.. فقيل لها: «فيروز، قتلتنا مرتين»، وعُلّق القول في ملصقات يدوية على جدران العاصمة، خاصة تلك المناهضة لمسيرة إعادة الإعمار المعلنة آنذاك. وإذ اكتفت هي بالصمت وإصدار البيانات المقتضبة حول الحفل الموعود، بدا واضحاً أن الأرض التي ستغني عليها فيروز لن تكون جامعة، بقدر ما ستزيد التفرقة.. تفرقة ستستمر لسنوات ولن تعرف نهايتها في المجتمع اللبناني، كحربٍ حلّت يوماً بالسلاح، ولم يوقفها صمت المدافع.

تمرّ الأيام مجدداً، ويصبح الخلاف المبدئي خلافاً سياسياً، تبقى فيروز بعيدة عنه، أسوة بفنانين كثيرين، فهدأ النقاش السياسي حولها، لكن الخلاف لم يستكن.

انتقل الخلاف حول موقعها وموقفها إلى خلاف حول مضمون أغانيها في مرحلة ما بعد الحرب، التي صاغها شعرياً وموسيقياً زياد رحباني. هل تليق بها أو لا تليق؟ يليق بها أن تغني ارتباك التلاقي بين حبيبين سابقين، فتسأله «كيفك إنت» ولا تنتظر الإجابة؟ أو لا يليق ذلك بها؟ هل يُرضى لها أن تأتي على ذكر «الكميون» في غنائها، أم أن صوتها ليس مخصصاً لقولٍ دنيوي شبيه؟ وفي المقابل، وعلى الرغم من «الكميون»، استمرت إدانة «طوباويتها» و«ملائكيتها».

هنا، لا بد من الإشارة إلى مثابرتها على الترتيل في كنائس الفصح، إذ انسحبت طبيعة الحدث على طبيعتها البشرية، لتضاف إلى سجلٍ منزّه، خاصةً وأن جمهور ترتيلها لم يحدّه أبناء طائفة أو دين، وإنما بدا جامعاً لمواطني بلدٍ اشتهر بطائفيته. فسمع المريدون في صوتها صدى عالم آخر من عوالم الترفّع والخلود، بينما وجد فيه دعاة الواقعية غناءً دنيوياً محبباً يمنح السياق الديني صوتاً بشرياً.

في هذه الثنائية تحديداً، تتضح قدرة فيروز على فعل الشيء وعكسه، ضمن أداء واحد. فهي تزاوج التناقضات في مسيرتها، تماماً كما يفعل وطنها في تاريخه.

كيف؟

فيروز تقف بجمود على خشبة المسرح، لكن تعابير وجهها، وحركة يديها، والتفاصيل، تصنع العكس. وهي بذلك لا تكسر الصورة ولا تكرّسها، تجسّد الترفّع وتشاغب بحقه، في آن.

ثم، فيروز تمدّ الحالمين الطوباويين بحبوبٍ سعيدة من البراءة والقرية والجدّة البعيدة واللوز والعندليب، لكنها أيضاً تقفز إلى الأمام لتكون الأشدّ التصاقاً بإسفلت الحياة اليومية، وهي تغني عن انتظارها الجار وصاحب الدكان أسفل بناية الحبيب، لتسألهما عن «أخباره.. إن شاء الله ما بو شي؟».

وبينما النقاش يحتدّ حول كل ألبوم جديد تصدره، تحافظ هي على صمتها، بما يزكي النقاش ويبقيه معلّقاً بين مختلفين. كأن فيروز مساحة تجاور سلمي بين اللبنانيين: يحبون هذه الأغنية أو تلك، ينحازون لهذه المرحلة أو تلك، يستسلمون لها أو يمانعونها، لكنهم يتعايشون مع علاقاتهم المختلفة بها، ويستمرون معها مثلما تستمر بينهم.

في فترة من الفترات، انتشر سؤالٌ لا تنتظر إجابته، حتى بات مع الزمن صالحاً للاستخدام في عدد من النصوص المنشورة. يقول السؤال: هل تذكر متى كانت المرة الأولى التي استمعت فيها إلى فيروز؟

فعلى مر السنين، لم يعد الإستماع إلى فيروز خياراً فنياً يقدم عليه اللبناني، بقدر ما هو جزء غير إرادي من التنشئة، والعيش. في سيارة الأجرة، في المطعم، في الشارع، في الصباح، عبر الراديو، وفي المساء، خلال السهرة.. هناك دائماً مساحة تجتاح عبرها فيروز النفس، وتسكنها كجزء من هوية.

الهويات، ليست حياةً جامدة. هي مساحة اختلاف وخلاف، في لبنان. وهي الفارق ما بين مواطن يعشق «بحبك يا لبنان يا وطني»، وبين آخر يقتنع بـ«زرت الشارقة وقطر ومسقط جدّة والكويت» كفراً بالبلد وبحثاً عن مصدر رزق. هي الفارق بين عابد لألوهيتها، وبين مطمئن لوجودها، وبين رافض للتنزيه. وهي الفارق الذي يصنع تعايشاً لا حرباً بين لبنانيين، يحددون ضمنها نقاط الالتقاء، كصوتها ومحورية حضوها في القصة اللبنانية، وينطلقون منها إلى الاختلاف، حيث تولد أفكار وتذبل أخرى، بينما تصدر ألبوم جديد، ويُعلن عن حفل جديد لها، تنفذ بطاقاته في لحظة عرضها للبيع.

هي موعد آمن لمن يهواها، تبث في نفسه طمأنينة النقاء في زمن الصعب.

وهي موعد نقاش لمن يتفاداها، تعيد طرح الأسئلة النظرية المعلّقة في زمن الضروري والمؤقت.

وهي، في مختلف الأحوال والأزمنة، إنسانة، مواطنة، مطربة، وقصة، يمتد جمهورها حيثما انتشرت لغة الضاد، ويتعداها إلى جمهور الصوت والموسيقى.

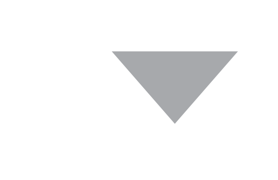
وأينما ذكر اسم لبنان، تكون صوته الأجمل.

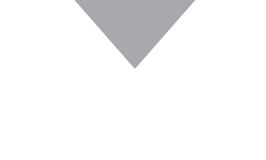
يا قلب شارع الحمرا يا قلبي ..

يحيى جابر





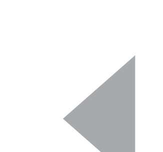


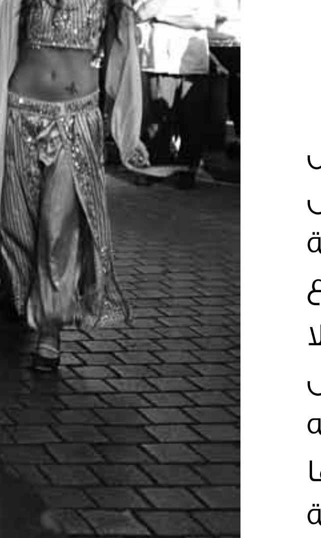


أنا هو ذلك الفتى الحزبي المقاتل في ريف جنوبي ويطل على مشارف ضواحي عمر السابعة عشرة من عمره يهبط إلى شارع الحمرا العام ١٩٧٩ ويدخل بلا سلاح فردي كشاعر مراهق إلى جريدة «النهار» متأبطًا قصيدته الشوارعية عن حرب ما، ويعطيها لمسوؤل الصفحة الثقافية الشاعر شوقي بو شقرا ليجدها منشورة بعد إسبوع وحين يعيد الكرة بقصيدة جديدة يقول له الشاعر أبو شقرا « روح على قسم المحاسبة لك مكافأة مالية »... لا يصدق الولد الشاعر الشوارعي أن بين يديه ١٥٠ ليرة لبنانية بدل قصيدة، فيصدق أن الشعر له قيمة ...يمشي في شارع الحمرا يشتري صباطاً جديداً من محلات باتا... وسندويشين شاورما من مطعم خياط ... الشعر يطعم خبزًا ويمنحك صباطًا لتمشي به في الحمرا ..

الحذاء ما زال يمشي .. شاعر في شارع الحمرا يشارع المدينة مشرعًا صدره لهواء أوكسيجيني نظيف يختلف عن هواء لبنان الطاعوني الطوائفي ..







تصوير وائل حمزة

هو شارع الحمرا نهري، وما زال يتدفق بأحذيتنا.. لتترقرق دعساتنا به ومعه ولإجله نعيش وأتذكره كشاعر أحاول أن أستشعره كل مرة عن قرب أو عن بعد ..

لا رصيف يعلو على رصيف شارع الحمرا .. الحمرا بلا رصيف كنهر بلا ضفتين. لا قيمة لرصيف بلا مارة لا قيمة للمشي بلا واجهة.. وطبعًا لا مارّة بلا أقدام تمشي.. الرصيف تمارين على المشي.. تمارين على المشي كأطفال في الشعر والحب والسياسة والتدخين والقهوة والويسكي والغضب والنميمة والجنس والحرب.. كأن لا سكان في شارع الحمرا كأن العابرين هم سكان الشارع الحقيقيون.. الشارع كميناء والرصيف كترانزيت لمارة لا إقامة ولا مغادرة ..الرصيف في الحمرا هو ليس الهامش بل هو المتن لكل الهوامش وهكذا كان الرصيف أصل الحكاية والأسطورة ونور الأيقونة.

ولا يمكن أيضًا أن تعبر نهر شارع الحمرا نفسه مرتين... المياه ليست نفسها دائمًا.

هذا النهر كشارع الحمرا نحتار بمصدر مياهه.. هل تدفق من ينابيع النفط الخليجية والذهب الأسود ورافقها أيضًا روافد المال الهارب المتسرب من الجوار المؤمم سوريًا وعراقيًا ومصريًا ومن مال الفلسطينيين اللاجئين والثوريين ومن مال التحويلات اللبنانية في أفريقيا والخليج.. هو المال المتدفق إلى شارع المصارف في وسط بيروت سيتناثر رذاذه في فروع الحمرا.. نهر ستنمو على أرصفته شجيرات القهوة وكروم الحانات وورق الجرائد ومزهريات من الشقق المفروشة للعابرين من طلاب علم وجنس وسياسة.

لا شرفة في الحمرا ..البرندة أو الفراندا الطليانية لا ضرورة لها في عمارات الشارع.. سوى شرفة مطعم «صوفر» فوق مقهى الويمبي سابقًا المتحول ببنايته إلى شقق مفروشة فاخرة خمس نجوم .. حيث كان مطعم «صوفر» مقصدنا بمازاته المنزلية والأسعار المدروسة لجيوبنا.. كأنه بيت لشبان جامعيين فقراء يحلمون بطبخات أمهاتهن ولا بأس بليل صوفر للرقص بين صبايا وشباب وفعلا الرقصة تدور على الجميع حتى المطعم والمقهى والبناية سيقلبها المستثمر الجديد ويحولها شقق مفروشة وطبعًا بلا شرفات ..

هنا الرصيف هنا الحمرا هنا الجدار الشفاف ..هذا حائط هوائي لا تراه العين ..حائط طولي طويل لكل أنواع فنون الغرافيتي يرشها أو يبخها أو يطبسها العابرون والمارة بلهجات ولغات ورسوم وصور.. كولاج صور من كلمات في الهواء على إمتداد الشارع لمصطلحات ومفاهيم وصلوات وأدعية وشتائم وبصاق وتبويل وزحام وأبواق.. حائط هوائي لناس هوائيين أو يصبحون هواء بهواء لأرواح وأشباح منفيين ومبعدين وجواسيس ومخبرين.

كل الطرقات تقودك إلى شارع الحمرا.. كل الألوان تنحل وتصبح حمراء من الخجل أو الوقاحة أو من دم إغتيالات سرية لتصفية حساب بين جواسيس عالميين أو زعران أحياء.

حتى اللون الأشقر الأسود لقهوة الإكسبرس سيكون أحمر الشفاه وستحمّر الفناجين من لسانات محمّرة لرواد مهنتهم شغل النميمة وتركيب المقلة في السياسة والشعر والثورات والتجارة .حيث الدم الأحمر للكلمات تحت الطاولات.. هنا كانت المقاهي الثلاث المودكا والويمبي والكافيه دي باري كنت أسميها مثلث برمودا الثقافي.. من مريوما من هناك سيشفطه الهواء إلى أعماق محيطه.. حيث مقهى المودكا «الغواصة» تبتلعه ويبتسم الغريق في أعماقها ومقهى الكافيه دي باري تسحبه من ثيابه إلى مغارتها الطويلة الطولية وساحتها الخارجية كبيدر قروي..وهناك على زجاج الويمبي مطر ناعم لن يتكرر سيبللك العمر كله.. هو مثلث برمودا لمقاه لقصائد تطير كتنانير البنات وأفكار محلقة وطرائف معلقة ومطبات لا تحصى.. هذا المثلث برمودا سيشفطه هواء المال الجديد لمحلات الملبوسات ويتحول من مثلث مقاهي برمودا للثقافة إلى مثلث «فيرامودا» للثياب..والشارع الذي كان يتعرى لنا صار الشارع يتعرى ويتعيّر منا ويتحجب وينحجب عنا.

مقاهي الرصيف ستلبس ثياب جديدة من الستارباكس الذي سيهجم عليه المعادين للعولمة والتطبيع ولا بأس الآن بمقهى ت مربوطة المقاومة والممانعة ليجاوره..والكوستا سينتعل «الهورس شو» والصهيل سيتواصل مع خيول وفرسان جدد للمقاهي..

قال الشاعر ضاحكًا: على رصيف الحمرا ثمة مقهى، هناك كنّا حشداً من المثقفين، نشتم المثقفين في المقهى على الرصيف المقابل. المارة يتحاشون المرور، أو يحثون الخطَى، طفلة تسأل أمها «مَن هم هؤلاء يا ماما؟» أجابتها أُمها «هؤلاء مجانين في مصحّات يسمونها مقاهي أحياناً».

هذا الطقس المتوسطي الحائر بين الأنوثة والذكورة يحيرني معه وتحتار معه عصافير بطني المزقزقة في ربيع حائر.. على بالي إفطار غير شكل وعامل ريجيم ..هل منقوشة جبنة من «بربر» لتنقدها معدتي الدجاجة أم صحن فول من عند فوال الحمرا مع نعناع لإتنعنع أو كنافة بقشطة من حلويات البحصلي.. «يا فمي بسبع ألسن قرر أي لغة معوية لتنطق.. فسمعت لساني يلكز وينكز سقف حلقي وأشار إلى بائع كعك.. وهكذا أشتري كعكعة العصرونية صباحًا. أشتهيها من عربة بائع للكعك على مدخل مستشفى الجامعة.. شو طيبة الكعكة مع جبنة بيكون.. جبنة بيكون تذكرني بأيام الحرب في بيروت وسمسم الكعكة يذكرني بالزعتر والسمسم في الضيعة.. سأكسر الريجيم وإضرابي عن الطعام كما الإضراب المخلوع اليوم من قبل الإتحاد العمالي العام حيث لم يستجب أحد سوى النقيب «غصن» وأركان مخفره العمالي.. نعم لكسر الريجيم

تحت اللسان والأضراس يا طعم حياة لبنانية شتوية في صباح 3 آيار ما بين عيد العمال وعيد الشهداء .. أستشهد في حب كعكة محمصة بذوبان البيكون .. وأتفرج على المربع الصحي من مركز بيروت لغرس الأسنان وعيادة الطب النفسي ومركز اللايزر لنزع الفاريز.. أنا على مدخل الجامعة الأميركية لست مريضًا ويعن على بالي أن أزور مريضًا لا أعرفه. لدي فائض من الحنان رضعته من هذا الغيم الغنم الشتوي .. هنا شارع الحمرا للشفاء والهلوسة ويداهمني وجع أضراس جيوبي .. علي الذهاب إلى المصرف في أول الحمرا ..

فضاء الرصيف

بعد إتفاق الطائف بدأوا بتبليط البحر في النورماندي وقبّعوا بلاط رصيف شارع الحمرا من أساسه وكانوا يحفرون ومن ثم يطمرون ومن بعدها يحفرون ثم يطمرون وقيل وقتها أن الحفارين المعمرجيين كانوا يفتشون عن رفش ضائع .. لذلك تأخروا في تنفيذ البنية التحتية للشارع.

و قال الشاعر الشوارعي «أنا شارع الحمرا من شدّة حبي للمدينة صفقت لأول رصيف بلّطوه .. ولكن بعدها رموني في الشارع الخلفي لوسط مدينة وأهملوني ووجدتني في الصباح أول متسول على الرصيف .. أتنافس مع شجرة على مدّ أيدينا .. لأخضر.. ما.. حتى على الرصيف رصيفي لم أعد أعرف .. هذه شجرة أم متسولة؟

الشحاذون يتكاثرون نراهم على أبواب دور العبادة ما بين جامع الحمرا أو كنيسة الكبوشية، يستدرون عطف المؤمنين، ليكسبوا أجراً أو ثواباً عند الله لقاء مبلغ متواضع ويصلون الى الجنة معاً العاطي والمستعطي!

ثمة شحاذة تستثمر زاوية ما قرب سينما الكوليزية، في شارع الحمرا، معها سرطان قاتل منذ عشرين عاماً، تحمل علبة الدواء نفسها، وتكرر الدعاء نفسه، وبقيت على قيد الحياة رغم المرض الخبيث، مع أن معظم المارة من حولها قد أصيب بعضهم بالسرطان وماتوا، وبعضهم أفلس، وتشرّد، وهي ما زالت تنادي مستعطية «ما معي ثمن الدواء» ... مع أن صحتها لا بأس بها، وتزداد توردا، ويقال إنها قامت ببعض عمليات التجميل لوجهها ولمهنتها... ويقال إنها بقيت حيّة، لأنها تملك سرطاناً ناعماً، سرطان لايت، سرطاناً خفيفاً ...

في تلك الزاوية من شارع الحمرا، مرت حروب كثيرة، وما زالت الشحاذة ترفع علامة النصر.

هنا أيضًا في شارع الحمرا أيضًا كرصيف سياسي لسياسيين متسولين متوسلين يحملون كرتونات الإستعطاف والتعاطف مع قضاياهم من فلسطين والعراق البوليساريو حتى الأرمن والأكراد وقصيدة النثر كل الأقليات على الرصيف نفسه..

ملاحظة : وصفعت متسولا لإنه يشبهني ...

مستشفى الجامعة الأميركية

ذات يوم أصيب شارع الحمرا بعدة طلقات في رأسه وتم نقله إلى مستشفى الجامعة الأميركية.

ذات يوم إنفجر كبد شارع الحمرا من الكحول في شارع المكحول وتم نقله إلى مستشفى بخعازي.

ذات يوم طقت طبلة أذن شارع الحمرا من طبول النقاشات في المقاهي وتمت معالجتها في بناية الأطباء.

ذات يوم ولد شارع الحمرا من جديد وتمت الولادة في مستشفى نجار ...

ذات يوم أصيب شارع الحمرا بنوبة قلبية في قلبه فتم نقله إلى مستشفى طراد.

ذات يوم خرج شارع الحمرا ولم يعد وشوهد في حديقة الصنائع يلعب مع عائلة كردية.

ذات يوم خرج شارع الحمرا من الجدار المقابل المجاور لسينما البيكاديلي وأطلق النار على جنود إسرائيليين في مقهى الويمبي.



تصوير فادي أبو غليون «السفير»

تصوير بلال قبلان «السفير»

هنا الحمرا .. هنا «أنا» تجلس..هنا يجلس «هو» هو كاتب هذه السطور بعينيه المخبرتين الجاسوسيتين لكتابة تقارير شعرية قصصية ..هنا أجلس بكل شخصياتي في مقهى الكوستا الهورس شو سابقًا تحديدا عند المصلبية .. المؤدية إلى نزلة مستشفى الجامعة الأميركية .. نتنناقش ونتجادل ونصفن ولا يقطع صفنتنا سوى زمامير إسعاف ..

مرت سيارة إسعاف للصليب الأحمر اللبناني تنقل برازيليًا من أصل لبناني تشاجر مع كولومبي من أصل لبناني في شارع ديغول حيث تطاعنا لخلاف على أصل القهوة.. وكان في إستقبالهم كجرحى خناجر عند باب الطوارئ طالب طب يمني تحت التمرين .. ودخل في المعركة صارخًا .. «البن يمني .. » فما كان من مستخدم أثيوبي أن إنتصر لكرامة قهوته وهجم .. «أصل القهوة الحبشة .. أصل اللغة العربية حميرية .. حبشية .. ولن ينالوا» قالها الحبشي وأردف «أنا عنتر إبن الحبشية» فسمعه مجموعة من الأحباش من سكان برج أبي حيدر ونزلوا .. على الجامعة الأميركية.

مرت سيارة إسعاف للنجدة الشعبية اللبنانية التابعة للحزب الشيوعي تنقل مثقف شيوعي برجوازي نفسه قصير وقال معه ربو..وعينه فيها ضيق أفق.

مرت سيارة إسعاف للهلال الأحمر اللبناني تحمل تمثالاً مكسور الخاطر لجمال عبد الناصر وخلفها سيارة إسعاف لجمعية المقاصد تحمل طربوش أحمر لجريح عثماني نسيه أتاتورك وتذكره أردوغان ومن فرط بهجته قفز في بحيرة الكواشرة في شمال لبنان.. وكان هناك سيارة للصليب الأحمر الأرمني تطارد سيارة الهلال التركي قادمة من خلف مطعم إسطبولي وأزمير في شارع الحمرا بعد معركة بين البسطرما والشيش طاووق.. في زواريب الحمرا..

مرت سيارة إسعاف لكشافة الروم الأرثوذكس تحمل قانون إنتخابات أصابته جلطة من رهاب أكثريات.

مرت سيارة إسعاف للهيئة الصحية الإسلامية تنقل صخرة جريحة من مرتفعات كفرشوبا وسألني السائق «أين الطريق إلى مستشفى الرسول الأعظم . ؟»

مر جريح درزي من أيام سفر برلك وسألني وهو يزمر لي « أين ربيع جابر ليعالجني رواية » ..

مرت سيارة إسعاف للهلال الأخضر وكانت تطارد جريحًا مسيحيًا سابقًا كان في سيارة الصليب الأبيض .. لإن الجريح كان قد أسلم من يومين ليتزوج من مسلمة وأصيب بنوبة ليلة الدخلة وسيارة الهلال الأبيض بزعيقها تصر بدواليبها وتقطع الطريق على سيارة الصليب الأبيض «وبين هيدا مسلمنا وهيدا مسيحينا.. ودارت معركة أبواق تاتوووت..وتاتيييت.. عند مفرق الجامعة الأميركية حتى أسلم الجريح الروح لي ووقعت روحه في فنجان القهوة وطرطشني ..

مرت سيارة إسعاف لفرسان مالطة تفتش عن طارق بن زياد وسألني .. «سمعنا أن طارق يقول مزبلة النورماندي أمامكم والسوليدير وراءكم» ولم يسمع جوابي بسبب وقوف سيارة السوكلين في عرض الطريق..

مرت سيارة إسعاف مملوكية تنقل شجرة الدر المضروبة بالقباقيب..وخلفها ضرتها تأكل حلوى «أم علي» عند حلويات العنتبلي..

مرت سيارة إسعاف لجريح يلوح بيده اليسرى الحاملة يده اليمنى ويرفعها كعلاة نصر..أديت له التحية فرمى لي يده المقطوعة..

مرت سيارة إسعاف «مرسيدس» تطارد سيارة إسعاف هيونداي..

وبينما كنت أنتظر وأنتظر فنجان القهوة على رصيف مقهى «الستاربكس» الإمبريالي المجاور لمقهى ت مربوطة الممانع وبعد الأسئلة التي لا تحصى من طول وعرض ونكهة ونوعية وقيمة وجودة فنجان قهوة ضجرت وصرت أشتم العولمة بالجنوبي بنكهة بيروتية ورشة مسبات زحلاوية وفجأة فرقع في أذني تاتووت تاتووت..

مرت سيارة إسعاف يونانية تنقل برلمانًا محطم الأضلاع .. وكادت تدهس في طريق دواليبها إمرأة كانت تولول مفرقعة أصابعها كصحون محطمة.. أعرف هذه الإغريقية هذه «بانيلوب» تلعن حظها لغلاء كنزات «وولزي» في محلات «جي أس» ولإنني كمشتها من كنزتها وخلصتها قالت لي « شكرًا يا علي» قلت لها «أنا ليس علي»

غريب شو بيشبه إسم زوجي «عوليس»

صحيح يا بانيلوب أنا من شيعة الناطرين المهدي بس يا بانيلوب .. أنا إسمي «يحيى»

قالت لي باليونانية وهي تبدل الحاء بالخاء «يا .. خبيبي يخيى كل البشرية ناطرة حدا ويمكن اللي ناطرينون يكونوا هني كمان ناطرين وكمان الرجال متلك بني آدم متلك متل عوليس بيروحوا وما بيرجعوا يا ضيعان الكنزات التي نغزلها لكم لندفيكم.. وما خدا ينطر خدا.. أنا نطرت عوليس ورفضت كل العرسان كرمالو وما رجع.. تجوز أميركية منشان الغرين كارد.. ما حدا ينطر.. ولا مخلص سيأتي» ..

في تلك الأثناء مر «غودو» ووجدته ينتظر دوره معي في إنتظار فنجان قهوة...

مرت سيارة إسعاف على شكل حصان بحري فينيقي.. وترجلت منها إمرأة إرجوانية الثياب وقالت لي مرحبا..

أهلين من أنت؟

قالت «أنا أليسار ملكة قرطاج أنا جدتك الصورية أنا «التاتا» الفينيقية يا يحيى ما عرفتني

شوبدك يا تاتا..

وين الطريق إلى صور.. بدي إطلع على صور زور أهلي.. وشوف بيتنا القديم»

مرت سيارة إسعاف مقلوبة على ظهرها كسلحفاة بدواليبها الأربعة المرفوعة وتمشي على ظهرها وتنقل رسامًا تكعيبيًا تجريديًا.. مد يده ليسرق دائرة لكاندنسكي فوقع عليه مثلث شك برأسه

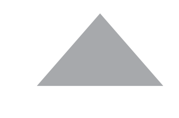
مرت سيارة إسعاف تطارد جريحًا من شجار على أفضلية مرور. الجريح يطارد جريحًا وخلفهما سيارة الإسعاف.«تاتوووت تعا لهون يا جريح يللا إطلاع هلق بتموت يا إبن العكروووت .. تاتوت .. تاتوت»

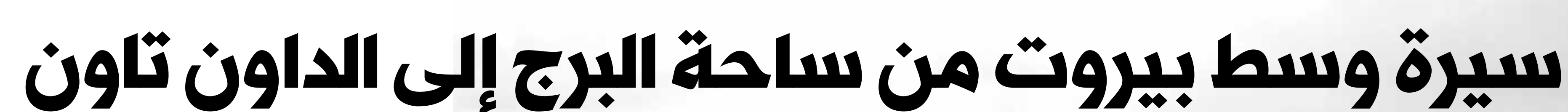
.. تابوت يبتسم كالخبيث على الرصيف المقابل ويتشاجر مع سيارة الإسعاف. وقال التابوت «يا إسعاف.. جريح لك وقتيل لي.. وإلا ممنوع المرور»

ووقع المشكل على أفضلية المرور بين السيارة والتابوت بين لغة معدنية ولغة خشبية.. عند مفرق مستشفى الجامعة الأميركية في شارع الحمرا.



قالوا :
وقال لبنان ..
إذا كانت بيروت العاصمة .. فشارع الحمرا
هو عاصمة بيروت وبقية العواصم ..
وقال البحر المتوسط
«يا .. رأس بيروت يا تاج رأسي .. ويا قلب شارع
الحمرا يا قلبي.
وقالت الجغرافيا .. شارع الحمرا يبلغ طوله
حوالي الكيلومتر مربع من التعدد والتنوع
كأنه كرة أرضية يتصارع مع مساحة لبنان
الكانتونية ذات المساحة ١٠٤٥٢ كلم من
الزواريب الطائفية والمذهبية .
وقال الشاعر الشوارعي :
شارع الحمرا يمشي ورائي حيثما سافرت
أو سكنت ..الشارع يصعد معي في
السيارة، في الأسانسور
..الشارع يمشي معي حتى في الكوريدور
..شارع الحمرا البردان من الخوف .. هو الآن
في سريري .. وأهدهده لينام.



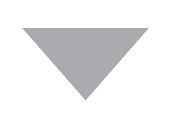


سيرة وسط بيروت من ساحة البرج إلى الداون تاون



فيديل سبيتي

تصوير وائل حمزة



قبل الإنتهاء من بناء جسر فؤاد شهاب المعروف بـ «الرينغ» في أوائل الستينات– وهو يربط بين الأشرفية والحمراء، أي شرق بيروت بغربها– وقبل أن تبدأ السيارات بسلوك هذاالجسر كانت ساحة البرج أو ساحة الشهداء أو «البلد» أو «الوسط» الممر الإجباري للبنانيين للإنتقال الى خارج بيروت أو للتنقل بين الأحياء البيروتية. ففي تلك الساحة كانت تتوزع مواقف السيارات والباصات التي تنقل الركاب نحو سائر المناطق اللبنانية.



كبوش التوت

كان هذا الكاراج الكبير سبباً للقاء شرائح مختلفة من اللبنانيين طبقياً وطائفياً. وكان الكاراج والأسواق القديمة الموزعة في قادوميات وزواريب «البلد» تتبادل ضخّ الزوار والزبائن والمارة، فيزدهر الكاراج بسبب الأسواق والعكس. ولا بد أن المستمع الى أغنية صباح «جينا نبيع كبوش التوت ضيعنا القلب ببيروت» لا بد أنه سيتخيلها تبيعه في ساحة البرج وقرب الحديقة التي تتوسطها، والتي تبدو في الصور القديمة لبيروت الستينات، مكتظة بالسيارات والمارة والباعة.

وإكتظت ساحة «البرج» بالنُزل التي يأوي إليها القادمون الى بيروت في عمل أو إجازة ممن لا يملكون منازل فيها أو أقارب، وما زال بعضها قائما حتى الآن في أول شارع الجميزة وعلى أطراف شارع مونو وفي منطقة الصيفي. والساحة كانت أيضا محل سكن عائلات بيروتية من مختلف الطوائف، وكانت بسبب لائحة البضائع الطويلة التي تقدمها محلا لتأمين حاجيات سكان بيروت كلهم، ففيها سوق للبهارات على مقربة من سوق الذهب، وسوق للقباقيب على مقربة من سوقي الحبال والملابس المستعملة وسوق السمك قرب سوق الأحذية... إلخ. والى جانب هذه الأسواق كان يقع شارع المصارف أو المطاعم أو حانات الغانيات،وتتوزع بينها جميعا صالات السينما وأماكن اللهو والتسلية.

والأسواق هذه كان أعرضها لا يتعدى المترين، تتوزع على جانبيه المحال التي تبيع البضائع نفسها، لذا كانت تنتشر الروائح التي تخلفها البضائع والأجساد المتراطمة والمتزاحمة، وروائح المطاعم التي تقدم أنواع الأطعمة المختلفة المشوي منها والمقلي. وهذه الزحمة والروائح التي تبثها وتلك التنويعات في وظائف المكان، كانت تجعله مكانا حميما، مليئا بالحياة التي كادت تختصر بيروت كلها بوسطها في الزمن السابق على الحرب.

التنوع السكاني وإنفراطه

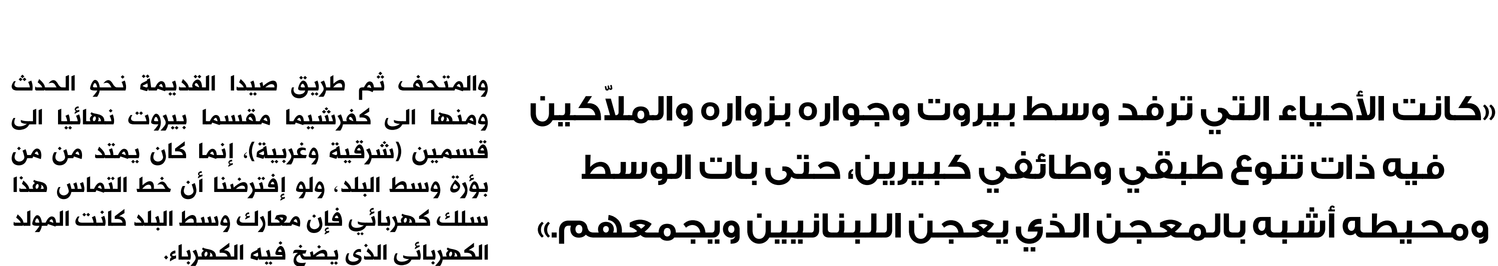
كان الوسط محاطا بأحياء تضم لبنانيين من طوائف وطبقات مختلفة. الشيعة والمسيحيون والأرمن في الكرنتينا والنبعة وبرج حمود يخالطهم فلسطينيون. واليهود في وادي أبو جميل، والسنة والشيعة والمسيحيون في رأس النبع وزقاق البلاط ومار الياس والحمراء وعين المريسة.

والى جانب الخليط الطائفي للطبقات الدنيا والوسطى في وسط بيروت ومحيطها، إختلط أثرياء لبنان والخليج وبعض الأوروبيين في منطقة الفنادق بين الفينيسيا والسان جورج والهوليداي إن وغيرها، وهناك كان يبرز لبنان «الملهى» أو «الواحة في الصحراء» أو الذي وصفه كمال جنبلاط بـ «الدكان على البحر»، وهناك كانت تتمظهر الفروقات الطبقية الصارخة بين اللبنانيين، والتي ستكون واحدة من أسباب إندلاع الحروب القادمة.

كانت الأحياء التي ترفد وسط بيروت وجواره بزواره وزبائنه والملاّكين فيه ذات تنوع طبقي وطائفي كبيرين، حتى بات الوسط ومحيطه أشبه بالمعجن الذي يعجن اللبنانيين ويجمعهم.

الحروب اللبنانية في سنتيها الأوليين (1975-1976) بدت وكأنها تستهدف وسط بيروت ومحيطه، فكان الوسط خط التماس الأول الذي يفصل بين شرق بيروت وغربها، وهناك كانت تختصر معارك الحرب اللبنانية بأكملها في بداياتها، وكانت تلك المعارك ترواح بين ساحة الشهداء ومنطقة الفنادق، تارة تتقدم ميليشيات الغرب نحو الشرق وتتوقف عند حدود ساحة الشهداء، وتارة تتقدم ميليشيات الشرق نحو الغرب وتتوقف عند حدود برج المرّ والهوليداي إن. ثم حين إمتد خط التماس بإتجاه طريق الشام والمتحف ثم طريق صيدا القديمة نحو الحدث ومنها الى كفرشيما مقسما بيروت نهائيا الى قسمين (شرقية وغربية)، إنما كان يمتد من من بؤرة وسط البلد، ولو إفترضنا أن خط التماس هذا سلك كهربائي فإن معارك وسط البلد كانت المولد الكهربائي الذي يضخ فيه الكهرباء.

تم تهجير اليهود من وادي أبو جميل الى بلاد الله الواسعة، فحّل في مساكنهم نازحون شيعة ممن هُجروا من النبعة وبرج حمود ومن الجنوب بعد الإجتياح الإسرائيلي الأول، وكثير من هؤلاء إستوطنوا في بلدات ساحل المتن الجنوبي في حارة حريك وبرج البراجنة والليلكي بعدما تم تهجير سكانها المسيحيين منها ومن الوسط وزقاق البلاط والخندق الغميق وبعض أحياء «مونو» نحو التلال الشرقية المشرفة على بيروت، حيث نشأت بلدات ومدن صغيرة تداخلت حدودها وتشابك عمرانها حتى صارت تبدو الآن من الأعلى ومن البحر وكأنها كتلة مدينية واحدة منسلّة من بيروت.



«ربما يكون من الظلم مطالبة شركة عقارية "كسوليدير" بإعادة اللحمة بين اللبنانيين، فللحرب جروحها العميقة ولا يقع رتقها على "سوليدير".»



وسط بيروت او «سوليدير»

بعد إنتهاء الحروب اللبنانية وتوافق الساسة اللبنانيين على رمي السلاح في إتفاق الطائف، بدأ الحديث عن مرحلة إعادة إعمار ما دمّر، وعلى مشاريع إعادة إعمار لبنان. كان مشروع إعادة إعمار وسط بيروت الذي أطلق بإحتفال غنت فيه فيروز وجمع لبنانيين لم يجتمعوا منذ 15 عاماً في ساحة الشهداء، كان هذا المشروع التعبير «الإعلاني» الأول عن إنطلاق مرحلة السلم بين اللبنانيين، وكان الرئيس الراحل غيلة رفيق الحريري يريد أن يجعل بواسطته «بيروت مدينة عريقة للمستقبل».

دعنا من تفاصيل تسلّم شركة «سوليدير» مشروع إعادة إعمار «البلد»، لكن ما يمكن الخوض فيه هو



عدد من الأسئلة: هل أرادت سوليدير عبر تخطيطها العمراني والمديني أن تعيد وسط بيروت الى سابق عهده؟ هل يشكل «الداون تاون» بعد عشرين سنة من إنتهاء الحرب مكانا للقاء جميع اللبنانيين وإختلاطهم؟ هل ينتسب وسط بيروت الى النسيج العمراني والإجتماعي لمدينة بيروت؟ هذه أسئلة يطرحها كثير من اللبنانيين.

قد يكون من الظلم مطالبة شركة عقارية كسوليدير إعادة اللحمة بين اللبنانيين، فللحرب جروحها العميقة وليس على عاتق سوليدير رتقها. لكن من الواضح أن العقلية التي أدارت فيها الشركة عملية إعادة الإعمار هي عملية تجارية إستثمارية، لم يكن للشق الإجتماعي فيها أي أثر. وهكذا فإن أسعار المساكن الخيالية في الوسط جعلتها حكرا على اللبنانيين الأكثر ثراء وأقرانهم من أثرياء الخليج العربي، وهؤلاء لا يشترون المساكن ليسكنوا فيها، بل ليستثمروها أو ليمروا عليها مرورا سريعا لا يترك لهم أثرا في الوسط ولا يسمح للوسط أن يترك فيهم أي أثر. ولذلك يرى البعض في وسط بيروت مكانًا لا يملك أي هوية إجتماعية أو ثقافية رغم أنه لا بد من الإعتراف بجمال هندسته خصوصا بالنسبة للأبنية المرممة والتي تركت سوليدير هندستها على ما كانت عليه.

محاولات في بداياتها

كان هذا ما هو عليه الأمر حتى سنوات قليلة خلت، من دون أن ننسى تأثير إغتيال الرئيس رفيق الحريري ومن ثم إعتصام معارضي حكومة فؤاد السنيورة الذي إمتد لسنتين من 2006 الى 2008 على الإندفاعة التي شهدتها منطقة سوليدير من العام 2000 حتى العام 2005، والتي كانت تعد بأن يتحوّل وسط المدينة الى وسط فعلي ولو إقتصر على الترفيه والأعمال فقط.

«يرى البعض في وسط بيروت مكانًا لا يملك أي هوية إجتماعية أو ثقافية بالرغم من أنه لا بد من الإعتراف بجمال هندسته خصوصاً بالنسبة للأبنية المرممة.»

«إنتبه القائمون على «سوليدير» الى معضلة إنتساب الوسط الى المدينة وتآلف اللبنانيين معه، لذا قاموا بإفتتاح «أسواق بيروت» المبنى الضخم الذي يضم مئات المحال التجارية .»

إنتبه القائمون على سوليدير الى معضلة إنتساب الوسط الى المدينة وتآلف اللبنانيين معه، لذا قاموا بإفتتاح «أسواق بيروت» المبنى الضخم الذي يضم مئات المحال التجارية والمطاعم، وسيتم إفتتاح عدد من صالات السينما فيه ومراكز للتسلية واللهو لجذب الرواد من فئات عمرية شابة وحديثة،وستفتح مكتبة ضخمة أيضا. وتبدو عملية الجذب الى الوسط التي يؤديها هذا السوق ناجحة حتى الآن، إذ أنه يستقطب لبنانيين منفئات عمرية مختلفة ومن طبقات تراوح بين الثرية جدا حتي الدنيا، إذا إفترضنا أن العمال الكثر في هذا السوق هم من رواده أيضا.

وقرر مديرو سوليدير نشر مجلة باللغتين العربية والإنكليزية تتناول مواضيع الهندسة والعمران والبيئات المدينية السليمة في بيروت أو في الخارج، وقد تم أستكتاب عدد من الكتاب اللبنانيين والمهندسين المحترفين، وصدرت قبل أشهر. ثم لجأت الشركة الى إفتتاح كورنيش «زيتونة باي» على ضفة المارينا قرب السان جورج حيث مرفأ اليخوت، ورغم أن هذا الكورنيش هو إستعادة «كاريكاتورية» لمنطقة «الزيتونة» القديمة، إلا أنه على الأقل يمنح خيارا لزوار الوسط بأن يمضوا وقتا على ضفافه وليس بالضرورة في داخله كما كان الحال دائما.

في المنطقة البحرية المردومة تم إنشاء مركز للمعارض الفنية وسيتم بناء متحف، في محاولة لخلق حالة ثقافية للوسط وجذب أنواع مختلفة من الرواد. هذا وغيره كثير من المحاولات التي تقوم بها الشركة لإستعادة وسط بيروت كمكان لتجمع اللبنانيين، لكن المشروع الأهم هو الذي سيتم في ساحة الشهداء والذي لم تعلن شركة سوليدير عنه بعد.

قامت الشركة بتكليف المهندس الإيطالي العالمي رنزو بيانو لإقامة مشروع في ساحة الشهداء يقضي بتمديدها غربا نحو البحر. على أن يقام على ضفافها بعض الأبنية بعد ترك مساحات واسعة كأمكنة عامة، كحدائق ومدن ألعاب الأطفال ومكتبات عامة ومساحات لرياضات الهواء الطلق، على أن تكون هندسة هذا المشروع قائمة على فكرة جعله مكانا للقاء لبنانيين من مختلف المناطق والشرائح الإجتماعية والطائفية. ورنزو هو الذي هندس ساحة «بوست دامر» التي تقع في الوسط بين برلين الغربية وبرلين الشرقية. وقامت هندسة هذه الساحة على فكرة التقريب بين البرلينيين بعد طول إنفصال أدى الى إختلاف ثقافي وتفاوت إجتماعي بين الألمان الشرقيين والألمان الغربيين. وقد نفذ هذا المهندس المعروف بحسّه الإنساني العالي وبإهتمامه بالعمران وتأثيره على حياة البشر عددا كبيرا من المشاريع على هذا المنوال.

إذا للمهندس الإيطالي باع طويل في إستخدام الهندسة للتقريب بين البشر، وربما يكون مشروعه في بيروت واحدا من أهم المشاريع التي ستقوم بها سوليدير.

في النهاية ليس أي مكان بمفرده أو رمز يمكنه تثبيت السلم الأهلي أو العيش المشترك الا بتأثير محدود، والحروب الطويلة التي مرت على أمكنة اللبنانيين ونفوسهم لن تنتهي تأثيرتها بسهولة وسرعة، ووسط المدينة الجديد أحد هذه الأمكنة، وقد يمر وقت طويل قبل أن ينكسر الجدار المرتفع بينه وبين اللبنانيين، وقد يمر وقت أطول قبل أن «يعتق» ويعود الى صلب النسيج العمراني والإجتماعي المديني.

علي الأمين

ثمة من يحاول اغتيال المكان الوحيد الذي ما زال ينبض بالحياة في الجنوب. الحياة بمعنى الإختلاط اللبناني الذي يبدو آخذًا في الإنحسار منذ عقود، ومتزايدًا في الإنحسار منذ سنوات. الحياة أيضًا بمعنى القدرة على احتمال المتناقضات في مشهد واحد. فصور تاريخيًا هي مدينة يمكن أن يخطىء الجنوبيّ ذو الثقافة المتوسّطية إذا ما كانت مسيحية في يوم من الأيام، أو سنّية، أو شيعية. فهي، وحتى اليوم، ما زالت تضمّ خليطاً من الطوائف الثلاثة المذكورة، إضافة إلى الأرمن، وتملؤها كنائس وجوامع.

تصوير وائل حمزة



صور التي تاريخُها يحمي مستقبلَها

وكما أنّ صور هي بلدة القوميين العرب، التي حوصرت في ثورة الـ58 واستشهد فيها محمد الزيّات، أحد رموز القومية العربية في لبنان يومها، فهي واحدة من المدن التي حكمت المشهد النيابي فيها عائلات سياسية من وزن آل الخليل وصفي الدين وشرف الدين من دون أن تختصرها عائلة واحدة أو تيار سياسي بعينه، صور إحدى منطلقات الإمام موسى الصدر في ستينات القرن الماضي، في دعوته إلى إنصاف المحرومين من أبناء طائفته والطوائف الأخرى. وهي كانت أيضًا، في السبعينات والثمانينات، واحدة من المدن التي يمكن لليساريين القول إنّها واحدة من ميادينهم.

بعد التسعين من القرن الماضي، أو بعد تحريرها من الإحتلال الإسرائيلي في العام 1985، أحكمت حركة «أمل» سيطرتها عليها سياسيًا. لكنّ «الإختلاف» ظلّ حاضرًا فيها حتى اليوم، من خلال بيوت ونوادٍ، منها «منتدى صور الثقافي» الذي يضمّ وجوهًا يسارية وعلمانية وغير حزبية من أمثال منيف فرج وعمر خالد والدكتور ناصر فرّان. إلى نادي التضامن أحد أبرز الأندية الثقافية التي انحازت إلى التيار القومي العربي وتأسس قبل اكثر من 60 عامًا.

في الحيّ المسيحي في صور تجد صور زعيم «القوات اللبنانية» سمير جعجع، وهو حيّ متصل بمرفأ المدينة. وفي حيّ سنّي تجد صور الرئيسين رفيق وسعد الحريري. كذلك هناك وجود أرمنيّ يكون حاضرًا بقوّة في المعارك الإنتخابية، خصوصًا البلدية منها، وهم يزيدون عن ألفي صوت يشاركون في الإنتخابات دوريًا.

في السنوات الأخيرة ثمة من يحاول اغتيال هذا التاريخ. بدأ الأمر بعد حرب تموز 2006. صارت صور، بعد إعلان «جنوب الليطاني» منطقة محرّمة على الوجود العسكري للمقاومة و«حزب الله»، صار منطلقًا لصواريخ مجهولة التوقيع ولتفجيرات حوّلت صور «صندوق بريد».

زاد «صندقة» المدينة مؤخرًا بعد عدد من التفجيرات التي طاول بعضها قوات «اليونيفيل» التي لها وجود ملحوظ في المدينة، وطاول بعضها الآخر المطاعم والمقاهي، في استهداف واضح لحياة السهر من جهة، ولحياة جنود اليونيفيل من الجهة الأخرى، ربما، على الأرجح. ولكن في الحالين هو استهداف للحيوية السياحية والإقتصادية التي شهدت المدينة أحد أبرز مظاهرها مع تحولها الى مقر للسكن والاقامة لأعداد كبيرة من العاملين في قوات حفظ السلام منذ ما بعد العام 2006.

لكنّ صور مدينة فرضت شروطها، بوحي من تاريخها. فهي مدينة متوسطية مفتوحة على تاريخها بالعناد، وعلى العالم من مرفئها القرطاجيّ الذي بنته أليسار ملكة قرطاج. هي المدينة التي عاندت الإسكندر شهورًا ولم يقضِ عليها إلا محروقة. مدينة عصية على التطويع، ومفتوحة على المستقبل من خلال تنوّعها الذي يحميها.

حتى حركة «أمل» ما زالت مضطرة لمسايرة ظروف الحياة هنا لا بل تحتفي بالمشهد الصوري أمام من يهمهم الأمر باعتباره مشهداً يمكن التباهي به لجهة التنوع الذي ينطوي فيه. لذا تستحقّ صور أن تكون المدينة الأكثر تنوعًا في لبنان، بعد بيروت، وتستحق أن تكون عاصمة الجنوب بسبب هذا.

يمكن أن تكون صور المدينة الجنوبية الوحيدة حيث يمكن أن ترى فتاة بملابس السباحة شبه عارية تسبح إلى جانب فتاة محجبة بالكامل تلبس ثيابًا تظهر التزامها الشروط الدينية الإسلامية. على شاطىء صور تجد عشرات الخيم – المطاعم – المقاهي. تجد خيمة تقدّم وتبيع المشروبات الكحولية وتلاصقها خيمة لا تبيع غير العصير.

صور المتنوّعة من آلاف السنين ما زالت تحافظ على تنوّعها، وتبدو هي بوابة الجنوب وعاصمته. فرحابة المدينة ومساحتها ما زالت عصية على الضغوط الإجتماعية منذ الستينات، وعلى الضغوط السياسية (سيطرة الأحزاب) منذ عقود، على الضغوط الأمنية (تفجيرات) منذ أعوام.

على أن هذه المدينة المطبوعة في نمط العيش فيها وفي حياتها الاقتصادية بشرط أساسي يتمثل في الحرية بمعناها الفردي والثقافي، تبدو بخلاف العديد من المدن اللبنانية وفي الجنوب تحديدًا عصية على نمط آخر من الحياة يقصي هذا الشرط. فالمدينة تعرضت خلال العقود الماضية لأسباب سياسية أو بسبب الحروب المتوالية في لبنان والجنوب خصوصًا إلى تهميش هذا القدر الخاص من شرط الحرية لكنها كانت بعفوية تعبر وبخصوصية لم يشاركها فيها أحد من أقرانها أو محيطها، انها عصية على أنماط الحياة الآحادية ذات البعد الواحد، تلك التي تختزلها بفكرة أو سلوك نمطي. كانت قادرة على إظهار أنها معترضة ونابذة لما ينافي رحابتها وانفتاحها النابعين من ثقافة منفتحة على الأفق المتوسطي بكل ما يعنيه من تنوع وتواصل.

ربما تكون واحدة من الأماكن القليلة في لبنان التي يأتيها اللبنانيون، وليس الأجانب، من لبنان كلّه. وربما هذا سبب استهدافها بالتفجيرات والتضييق الأمني والإجتماعي في الأعوام الأخيرة، أكثر من غيرها.

ثمة من يحاول اغتيال صور.



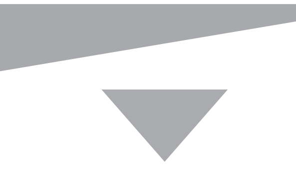
باب التبانة – تصوير وائل حمزة

جبل محسن وباب التبانة قصة معاناة تتوارثها الأجيال

رانيا حمزة



من يتابع عودة الإشتباكات المسلحة ولعبة القتل إلى منطقتي جبل محسن وباب التبانة التي أخذت طابعًا طائفيًا يخال أن هذه فعلاً طبيعة الأمور، على اعتبار أن الجبل هو حصة الطائفة الإسلامية العلوية فيما الأغلبية الساحقة من أهالي منطقة التبانة هم من السنة، إلاّ أن الحقيقة الواضحة، أن هذه المنطقة، ضحية قوى سياسية محلية وإقليمية قررت تصغير ملعب معاركها فإختارتها لإعتبارات عدة ديموغرافية ومعيشية ولأن لها ماضيًا أليمًا وجرحًا دفينًا يعودان إلى زمن الحرب الأهلية لذا كان من السهل نكء هذا الجرح واللعب على الوتر الطائفي لتصفية حساباتها في منطقة باتت تعرف بـ«صندوق البريد» وفي بلدٍ تجذرت الطائفية في شرايينه برعاية الدستور وزعماء الطوائف.



في الأصل التبانة، منطقة مسالمة يعيش أهلها بألفة ومحبة وتجمع بينهم روابط عائلية على إختلاف مذاهبهم ومللهم وقد عرفت قديماً بـ«باب الذهب»، حيث كانت منطقة إقتصادية من الدرجة الاولى بل المحرك الأول لعجلة الإقتصاد في طرابلس، وخزان المثقفين فقد خرّجت الأطباء والمهندسين ونواب الأمة.

ثلاثون عامًا مرت على الحرب الأهلية إلاّ أن المنطقة التي شهدت فترة من السلم الأهلي إمتدت منذ إتفاق الطائف وحتى العام 2008 لم تستطع أن تنسى جراحها وأن تلغي الرغبة في الثأر، ربما لأنها لم تنجح خلال ثمانية عشر عامًا من السلم أن تعيد بناء ما دمرته سنوات الحرب العجاف، فالرفاهية تحولت فقراً مدقعًا والطبقة المثقفة هجرتها ولم يبقَ في رحابها سوى جيل بائس ولد في زمن الفاقة وأقصى آماله في الحياة هو أن يعود رب الأسرة إلى المنزل ومعه ما يسد رمق أسرته ويكفيها شرّ العوز.

أمام هذا الواقع كان من السهل أن تعود لعبة الإقتتال إلى قلب المنطقة المنكوبة على الرغم من أن الشريحة الأكبر من الناس ترغب في عودة فترة السلم الأهلي التي ولدت روابط قرابة ومودة بين الطرفين .

إلى جبل محسن وتحديداً إلى حي لطيفة الذي يمتاز بتعايش فريد لكوكبة من الطوائف والمذاهب ولقاء مع عدد من الأهالي تحدثوا خلاله عن الأيام الخوالي والأزمة الحالية وما يستشرفونه في المستقبل القريب والغامض في آن.

لا للطائفية

في حديثٍ مع المدعو خضر، 44 عامًا، قال عن ذكريات طفولته في حارة البقار وتحديداً حارة التنك فيها حيث في عمر السبع سنوات كان يقف إلى جانب أهلها «السنة» عندما يشنون هجومًا بالحجارة على أهالي منطقة الملاحية «العلوية» في جبل محسن.

وعن ذكرياته عن الطفولة وعلاقته مع أهالي التبانة قال: «قبل الحرب كنا نعيش كأهل فهناك مصاهرة بيننا، ومحور جبل محسن والتبانة ليس محورًا واحدًا إنما يضم إلى ذلك المنكوبين والقبة والشعراني والسيدة وكلهم لديهم أقرباء من عندنا. في الآونة الأخيرة بدأت تتعزز الطائفية والمسألة بيننا باتت إقليمية، في السابق كان إذا وقع إشتباك ما يحل عن طريق الدولة والمذنب يقاد إلى السجن أما الآن فإن الأمور بات أكبر زعيم في لبنان عاجزًا عن حلها».

أضاف:«نحن ليس لدينا مشكلة مع أحد ولكن جاءت الجماعات المتطرفة وتدخلت لتزرع الشقاق بيننا».

في العام 1989 جرت مصالحة بين أهالي الجبل وباب التبانة وتم جمع أسلحة الأحزاب وتسليمها للدولة، لانه كان هناك قرار بإعادة بناء الوطن وجاء من قال لا للطائفية، والدين أفيون الشعوب والطائفية مثل الحقنة يأتي من يحقنها داخل الناس فتبدأ المعارك. وخط التماس بين المنطقتين هو خط وهمي يظهر ويختفي كلما دعت حاجة السياسيين والمسألة أشبه بـ CD هناك من يضعه أو يحذفه.



جبل محسن

«نحن إسلام مثلنا مثلهم وعندما يتوفى أحدنا نقرأ عليه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وطرابلس مدينة العيش المشترك لجميع الطوائف »

بإختصار إن ما يحصل اليوم هو لتسريع طاولة الحوار فإذا اتفقوا انتهى كل شيء ولكن إذا جاء الإتفاق بحوالي 40% سيحترق لبنان».

الخوف من عودة المعارك

لا ينكر فؤاد، 34 سنة، تعصبه الطائفي فهو أنهى دراسته الجامعية ومع ذلك اضطر لأن يتراجع عن فرصة عمل له في الخارج عرضت عليه، ليكون بالقرب من عائلته في ظل تأزم الأوضاع وهو يتحين الفرصة لعودة المعارك وعن ذلك يقول:«هناك من يسعى لزرع الفتنة بين أبناء الطائفتين، فتراه يخطب بالناس محرضاً علينا مع العلم أننا لبنانيون ولكن تربطنا بسوريا أواصر قربى وعلاقة تاريخية ونحن نحب الرئيس الأسد وهذا رأينا مثلما يوجد في التبانة من يدعم الثورة».

تابع: «نحن إسلام مثلنا مثلهم وعندما يتوفى أحدنا نقرأ عليه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وطرابلس مدينة العيش المشترك لجميع الطوائف فهي لن تكون معقلاً للسنة وحدهم فهي حاضنة أبناء الوطن جميعهم».

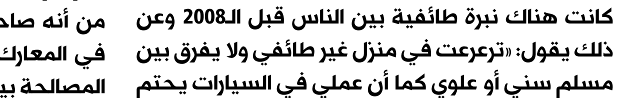
أما أبو محمود، 30 عاماً، فلديه أقارب من الطائفة السنية من التبانة والميناء فأمه سنية وهو ضد الإقتتال لكنه لا يرى مهربًا من الأمر لأنه في وقت المعارك «تتنسى مصارين البطن بعضها» ويقول: «هناك من يقوم بتحريض الناس مذهبيًا، وللأسف لا يسقط في المعارك إلا الأبرياء».

ليست باسمة، 39 عامًا، مقاتلة على الجبهة وإنما هي أم لثلاثة أطفال تخشى على أبنائها من القتل العبثي ومن بذور الحقد التي ينميها الظلم داخل النفوس وعن واقع حياتها في ظل عودة الإشكالات تقول: «إحترق بيتي مرارًا أما جاري فبدأ يسد نوافذ منزله بحجارة الباطون فالقنص يطال كل المنزل، والقناص لا يميز بين محارب وإمرأة أو طفل، ما ذنبي أنا لأمضي حياتي أهرب من مكان إلى آخر؟ ما ذنب جاري بائع القهوة ليصطادوه كالطير ويردوه قتيلاً؟ أصدقائي معظمهم من السنة ولطالما عشنا كأخوة ما الذي يفعلونه بنا؟ أنا مع السلم الأهلي فكان الثمن أن دمر منزلي عن بكرة أبيه واليوم أمضي حياتي في الملجأ».

«ترعرعت في منزل غير طائفي لا يفرق بين سني أو علوي ولدي أصدقاء في الجبل وعندما تهدأ الأوضاع أزورهم ويزورونني والمعارك لم تؤثر على علاقتي بهم»

الإنطباع العام لدى سكان باب التبانة كان أكثر اسودادًا وترقباً الأسوأ، على أنه لم يخل الأمر من وجود بعض المتأملين خيرًا على الرغم من إعتبار أن تجدد الإشتباكات أمر لا بد منه.

يملك علي، 29 سنة، محلاً لميكانيك سيارات ومنزلاً في منطقة التبانة وهو متأهل ولديه أولاد، لا يذكر أنه كانت هناك نبرة طائفية بين الناس قبل الـ2008 وعن ذلك يقول: «ترعرعت في منزل غير طائفي ولا يفرق بين مسلم سني أو علوي كما أن عملي في السيارات يحتم علي التعامل مع أناس من مختلف الطوائف ولدي أصدقاء في الجبل وعندما تهدأ الأوضاع أزورهم ويزورونني والحمد الله المعارك لم تؤثر على علاقتي بهم».

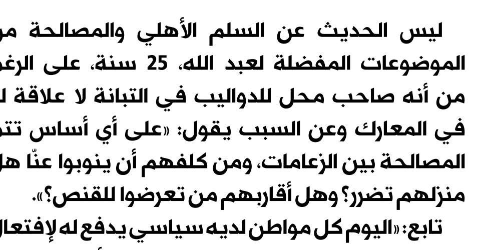


ذكريات العيش المشترك

تعرض محمد، 21 سنة، للإصابة في المعركة ما قبل الأخيرة فأحرق أثاث منزله وهو الذي كان يستعد لدخول القفص الذهبي، وعن معاناته مع الإصابة قال: «تم نزع عظام من أنحاء جسدي لإصلاح العطب في رجلي وبت أحمل بطاقة إعاقة».

وعلى الرغم من جرحه البليغ فهو لن يسعى لتوريث الكره لأولاده في المستقبل إذ قال: «لن أعلم أولادي أن يكرهوا العلويين ولكن إذا استمر الوضع على حاله سيولد الطفل وهو يحقد على أعداء أهله. أتمنى أن تنتهي المشاكل، إلا أن الحل يكون في إزالة كل السياسيين الموجودين حاليًا والإتيان بطاقم جديد لأن البوتقة الموجودة من مصلحتها استمرار الأزمة».

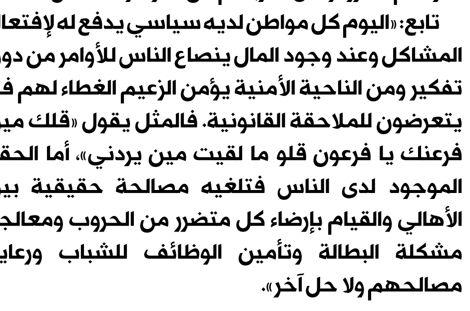
في العام 1950 جاء خالد عبد الكريم المحيّط، 75 سنة، مع أهله من منطقة المنية إلى باب التبانة، وهو مؤذّن لأحد الجوامع فيها، وعن المنطقة يقول: «زوجتي مسيحية وأنا لا أذكر في حياتي أن كان للطائفية وجود بيننا أو كنّا نميز بين فرد وآخر حتى أن علي عيد وإبنه رفعت أصدقائي. الزعران هم الذين يفتعلون المشاكل، في الماضي كنت أشارك في المصالحات التي تتم بين الأهالي أما الآن فقد بلغت من العمر عتيًا. الحل في رأي بأيدي الزعماء عندما يتفقون ينتهي الخلاف وحين ينزعون السلاح من أنصارهم تحل المسألة».



نحو مصالحة حقيقية

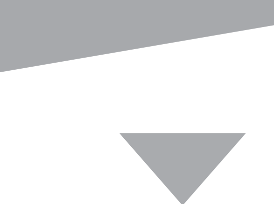
ليس الحديث عن السلم الأهلي والمصالحة من الموضوعات المفضلة لعبد الله، 25 سنة، على الرغم من أنه صاحب محل للدواليب في التبانة لا علاقة له في المعارك وعن السبب يقول: «على أي أساس تتم المصالحة بين الزعامات، ومن كلفهم أن ينوبوا عنّا هل منزلهم تضرر؟ وهل أقاربهم من تعرضوا للقنص؟».

تابع: «اليوم كل مواطن لديه سياسي يدفع له لإفتعال المشاكل وعند وجود المال ينصاع الناس للأوامر من دون تفكير ومن الناحية الأمنية يؤمن الزعيم الغطاء لهم فلا يتعرضون للملاحقة القانونية. فالمثل يقول «قلك مين فرعنك يا فرعون قلو ما لقيت مين يردني»، أما الحقد الموجود لدى الناس فتلغيه مصالحة حقيقية بين الأهالي والقيام بإرضاء كل متضرر من الحروب ومعالجة مشكلة البطالة وتأمين الوظائف للشباب ورعاية مصالحهم ولا حل آخر».



مخيم نهر البارد ومحيطه حياة لم تعد بعد إلى طبيعتها

غسان سعود



إثر بدء المعركة بين الجيش اللبناني وتنظيم «فتح الاسلام» العام ٢٠٠٧، تهجر أهل مخيم نهر البارد وعددهم نحو أربعين ألفاً باتجاه مخيم البداوي والقرى المجاورة التي عانت من الحصار الإقتصادي، وقتل العشرات من أبنائها العسكريين في المعارك. ورغم إعلان قيادة الجيش في ١ أيلول من العام نفسه انتهاء المعركة، لم تعد الحياة في المخيم إلى طبيعتها بعد.

لا يكاد ينتهي أوتوستراد الرئيس رفيق الحريري المحفر في المنية أو «مدينة الرئيس رفيق الحريري» كما تسمي نفسها، حتى تبرز على يمين الطريق أحراج خضراء تتحول على يسار الطريق نفسه إلى مكعبات يتداخل فيها الباطون بالإترنيت والقصب وألواح الحديد. هذا مخيم نهر البارد. وما الأحراج إلا ضفاف النهر الفاصل بين قضاءي المنية – الضنية وعكار. فيما يحمل النهر إلى مصبه في المخيم غالبية الهاربين من فقر بلداتهم في المنية والضنية وعكار. تقدر المسافة من طرابلس إلى هنا بستة عشر كلم، وقد ابتدأ عام 1949 تشييد المخيم لإيواء لاجئين فلسطينيين من منطقة بحيرة الحلوة شمال فلسطين.

يسيج عناصر الجيش المنطقة: لا يمكن الدخول أو الخروج إلا من ثلاث بوابات عسكرية يتشدد الجيش في ضبطها. واستجابة لإلحاح الفلسطينيين في المطالبة بتسهيل دخولهم واللبنانيين إلى المخيم والخروج منه، بات يمكن اللبناني دخول المخيم بمجرد أن يبرز هويته على الحاجز وأن يقنع العسكري أن هدفه من زيارة المخيم تجاري بحت. وبالرغم من ذلك، ما زال يمكن ملاحظة الحدود الجديدة بين المخيم وجواره التي لم تكن قائمة قبل «حرب البارد». فالآن فقط بات الزائر ينتبه إلى «داخل المخيم» وخارجه، بعدما كانوا منطقة واحدة.

في الطريق إلى داخل المخيم، يشرح مسؤول حركة حماس في المخيم عبد الرحيم شريف أن علاقة الفلسطينيين بجيرانهم اللبنانيين الإجتماعية لم تتأثر. فالمصاهرات بين المخيم والجوار التي تتجاوز الأربعمئة في تطور مستمر، وكذلك العلاقات الإجتماعية التي يعبر عنها بتبادل الزيارات في الأفراح والأتراح.

ويشرح شريف أن القتال لم يكن بين المخيم وجواره، بل بين جيش في عديده بعض أبناء الجوار وتنظيم إسلامي في عديده أيضاً بعض قليل من أبناء المخيم. ولا يمكن بالتالي أبداً الحديث عن حرب بين المخيم وجواره. ناهيك، يتابع المسؤول الفتحاوي نفسه، أن المخيم متصالح مع جواره طائفيًا، خلافًا لغالبية مناطق النزاع الأخرى في لبنان. الأمر الذي حال دون القدرة على تأجيج الأزمة. وحتى سياسيًا، القوى المسيطرة في المخيم وفي مقدمتها حركة فتح تلتقي مع القوى المسيطرة في قرى الجوار وفي مقدمتها تيار المستقبل.

«كان عدد التجار عند بداية الاشتباك بين الجيش وفتح الاسلام ١٥٠٠ تاجر قدر رأسمالهم لاحقاً بنحو مئة مليون دولار»

وفي المخيم، عبثاً يبحث الزائر عن فرد تعرض لإهانة أخيرًا في إحدى قرى الجوار، أو أقله سمع انتقادًا. مشكلة أهل المخيم مع الإجراءات الأمنية التي يتخذها الجيش وليس مع جيرانهم، تؤكد اللجنة الأمنية في المخيم ذلك. بينما يجزم المسؤولون في قوى الأمن الداخلي في منطقة العبدة عدم حصول أي إشكالات فردية بين أهل المخيم ومواطني الجوار. ورغم سقوط 168 شهيد من الجيش اللبناني في معركة البارد، بينهم 87 من قضاء عكار المتاخم للمخيم، لم يرتفع ولو صوت عكاري واحد ينادي بالانتقام من الفلسطينيين أو يهددهم ويتوعدهم.

الأمر نفسه، يمكن سماعه في القرى المحاذية للمخيم. يستغرب رئيس بلدية المحمرة عبد المنعم محمد عثمان السؤال عن توتر ما في العلاقة بين قريته والمخيم الواقع في مشاعها. ويشير إلى «ود تاريخيّ» بين المجتمعين، و«نعيش مع بعض». ويقول عثمان إنه لا يُسأل عن علاقة المحمرة بنهر البارد إلا من قبل جميعات المجتمع المدني والدول المانحة. ويشرح أحد مساعدي «الريس» عن حصول غالبية القرى المتاخمة للمخيم على تعويضات سخية من المنظمات الدولية إثر انتهاء الحرب، خصصت غالبيتها لمشاريع إنمائية. أما شهادات الأهالي فتشير إلى اكتشافهم خلال الحرب وبعدها حجم الترابط الإجتماعي والإقتصادي وحتى العائلي الذي يربطهم بالمخيم: «ليس في بلدتنا عائلة لم تزوج أو تتزوج من المخيم»، يقول الحاج مصطفى مزقزق. وتضيف سيدة: «لولا الحرب لما عرفنا أن في طرابلس سوقاً تجاريًا».

إجتماعيًا، سياسيًا، أمنيًا وحتى طائفيًا لا مشكلة بين المخيم وجواره؛ المشكلة إقتصادية. المتضرر هنا فريقين. أهل المخيم ويختصر المسؤول الحمساوي عبد الرحيم شريف مشكلتهم كالتالي: لم يعد المخيم سوق جواره التجاريّ. والجيران الذين خسروا سوقًا قريبًا كانوا يتسوقون به ويفيدون في تجارتهم من ازدهاره. تبدو المشكلة في الجانب الفلسطيني كبيرة: «ليس للمخيم سهل يزرعه أو شاطئ يطعمه أو مصانع. وسوق العمل اللبناني مقفل أساساً. نتيجة لذلك، كانت التجارة مصدر الدخل الأساسي لأهل المخيم. يوضح مسؤول اللجنة الاعلامية للجنة تجار المخيم نادر السعيد هنا أن عدد التجار بلغ عند بداية الاشتباك بين الجيش وفتح الاسلام 1500 تاجر قدر رأسمالهم لاحقاً بنحو 100 مليون دولار. راكم هؤلاء خلال سنوات ثروات ضخمة جعلت سوق الصاغة في المخيم الأكبر في لبنان، وسوق الرخام ومشتقاته الأكبر في لبنان وسوريا وحتى العراق. من كان يملك سيولة مالية من هؤلاء خرج ولم يعد. أما من عاد فحصل من الصندوق المولج بإعادة إعمار البارد على مساعدة تراوح قيمتها بين 4000 و 9500 دولار للمؤسسات الكبيرة، و 1500 و 2500 دولار للصغيرة. ولاحقًا وجد نفسه في شبه سوق لا يزوره من خارج المخيم إلا المغامرون، أو الراغبون بتضييع الوقت في الإجراءات الأمنية، ونصف ساعة في البحث عن السوق.

© UNDP



تصوير مصطفى جمال الدين «السفير»

والمشكلة من الجانب الفلسطيني، في خلاصة حوارات مع عشرات التجار، تتلخص بخمس نقاط: أولها، إغلاق منافذ التهريب التي كانت توفر للبارد المنتوجات بنصف سعرها في الأسواق الأخرى. ثانيها، نزوح كبار الصناعيين (مفروشات خصوصًا) والمستوردين (كهربائيات ورخام) إلى طرابلس، وصغار الصناعيين (غزل البنات، مكسرات، ثياب) إلى مخيم البداوي، ومعهم أسعار منتوجاتهم المنخفضة. ثالثها، الإجراءات الأمنية التي تحول دون إقدام الكثيرين على زيارة المخيم، ناهيك عن إيحاء هذه الإجراءات للمواطنين أن الأمن لم يستتب بعد في الداخل والأمور ليست بخير. ويذكر عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية ومسؤولها في لبنان علي فيصل أن 75% من التجارة كانت تركز في اسواق المخيم القديم الذي ما زال يصنف كمنطقة عسكرية. رابعها، عدم قدرة تجار البارد على تحمل الركود بضعة أيام متتالية، واضطرارهم بالتالي لضيق الأحوال المادية إلى النزوح مع ما تبقى من رأسمالهم إلى خارج المخيم بحثاً عن سوق مزدهر. خامساً، وجود محلات تجارية على طول الطريق من المخيم إلى حلبا شمالاً وإلى طرابلس جنوباً بقيمة تأجيرية أرخص بكثير مما سيدفعه الفلسطيني إذا قرر ترميم متجره. ويشرح مسؤول الجبهة الشعبية في لبنان ومسؤول ملف نهر البارد مروان عبد العال هنا أن «التجار فتحوا أخيراً متاجر في العبدة والمنية وفي مدينة طرابلس، وبذلك يكون البارد قد خسر موقعه الاقتصادي ليتم افتتاح أسواق جديدة محاذية له وعلى أبوابه، وخسر كتلة مالية لتجاره وفرص عمل لأبنائه».

المتضرر من الأزمة الاقتصادية طرفان. أبناء المخيم كما سبق وأبناء القرى المجاورة. ويمكن تحديد المشكلة بالنسبة لهؤلاء بثلاث نقاط أساسية: أولها، مزاحمة الفلسطينيين، النازحين تجارياً من مخيمهم، لهم في قراهم. ثانيها، ارتفاع قيمة الإيجارات بحكم ارتفاع الطلب، الأمر الذي يفيد أصحاب الملك ويضر الراغبين بالاستئجار من أبناء هذه القرى. ثالثها، سقوط صفة المنطقة التجارية عن المنطقة المحيطة بالبارد، فلم يعد إبن القرى النائية في عكار يقصدها بحثاً عن ضالته ولا أبناء الضنية والمنية وطرابلس وحتى البترون وزغرتا وبشري.

تجمع دكاكين

لا علاقة للثكنة المأهولة بالمدنيين القائمة اليوم في منطقة نهر البارد، بالأحياء الشعبية الملونة بالدكاكين التي اعتاد أهالي الجوار اللعب وسطها. لا سوق الصاغة هنا ولا دكاكين الشوكولاتة وصناع غزل البنات والطرابيش وباعة الدراجات الهوائية ومصلحوها. طيرت الحرب مخيمًا: لا أصوات باعة ولا سيارات تناطح بعضها البعض و«طرطيرات» تظنها ستتسلق سطح سيارتك.

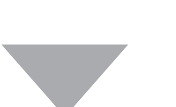
ذهبت الأسواق والأصوات وروائح الحلو العربي المتداخلة مع رائحة الزعتر والزعفران وعقود الغاردينيا والياسمين. في البارد الآن متاجر مرتبة، جدرانها بيضاء، واجهاتها زجاجية (...) لكن ليس في أسعارها ما يميزها عن متاجر عكار أو حتى بيروت. سدت الحرب منافذ التهريب البحري من وإلى سوق البارد فلم تعد فيه سلع بنصف ثمنها في الأسواق الأخرى. كما لم يعد البارد سوقاً للسلاح وتوابعه، وللمفروشات والمواد الغذائية وكل ما يخطر على البال. لم يعد البارد ذلك السوق الإستثنائي، بات مجرد تجمع دكاكين يشبه غالبية الأسواق في المناطق الآمنة الأخرى.

■■■

حسين الحسيني: الطائف لم ينفذ بل الاتفاق الثلاثي الذي يرعى اللبنانيين

علي منتش

تصوير وائل حمزة



التفكير اليوم في اجتماع اللبنانيين، سلماً وحرباً، يعني في المقام الأول التفكير في طائفهم. اذ تحول هذا الاتفاق نفسه، بعد أن بدل احترابهم بسلم، مدار خلاف. ليس ذلك بعيداً طبعاً عن رؤية أقطاب هذا الاجتماع إلى ميزان النفوذ والسلطة. ذلك أن الطائف، شأنه شأن أي عقد إجتماعي «جديد»، أعاد توزيع ما تيسّر من نفوذ شكل احتكارها، في زمن سابق، جذراً أولياً للحرب الأهلية. صار الطائف مقدساً. إذ بدا، لبعضنا، المساس به مساساً بالكيانات المتخلية لطوائف ومذاهب سياسية. عليه، لا يفيد الحديث، من ضمن هذا السياق، بصحة تطبيق الطائف أو عدمه. لكن ذلك، على رغم من استعصاء حله بما يجنبنا عنفاً ودماً، على ما شهدت أيامنا الماضية، لا يمكن أن يجعل من تجاهل النص وظروفه أمراً منسياً. ذلك أن البحث فيه، وحفره، ومحاولة فهمه مما لا بد منه الآن ودوماً.

لا حرب بين السنة والشيعة ولاحرب أهلية جديدة ولا وجود لدولة المؤسسات

هذا نص تأسيسي. قصوره أو فشله في احلال سلام، يتجاوز برودة، إلى استقرار دولتي، لا يعطل هذا الفهم. بل، على العكس من ذلك، يدخل في صلبه. ومن جانب آخر غير السلم، أسست مرحلة الطائف السياسية لنزاعات مشرعة ولو في طرق ملتوية. إذ أن دخول الأهل وجماعاته في صلب الدولة كان له أن خفف من دموية صراعاتهم في حين أنه، في المقابل، ذهب بعيداً في تعزيز «تغولهم» السياسي، بما هي تحويل هياكل الدولة، ومؤسساتها، إلى محاصصات.

الطائف، إذاً، نص وسياقه. لكنه أيضاً وضع هو ما عليه نحن الآن. شرح ذلك إذ يبدو محالاً، لغير رائيه، فإنه لنا، نحن من نعيش يومياته، ليس معقولاً بالضرورة، بقدر ما هو معاش. أقرب إلى التأقلم من الاستيعاب. لذا في تناوله، مرة أخرى، سعي إلى جعله، بهذا القدر أو ذاك، مفهوماً. لا يُمل من ذلك لأننا في الغالب لا نحصّل من حديثنا فيه ما يستحق. لكن أيضاً لصاحب الحديث أثره في الذهاب أبعد في وعي النص ومآلاته. من هذا الباب قد يكون اختيار رئيس مجلس النواب السابق حسين الحسيني موفقاً. إذ أن الرجل، عدا مشاركته الأسياسية في صياغته، يوم كان رئيساً لمجلس النواب الذي وقع الاتفاق في زمنه، فإنه أيضاً خارج عن سلوك اجتماع ما بعد الطائف، نائباً ثم مستقيلاً.

هذا الحوار إطلالة على الطائف في لحظة طرحه على الطاولة. أو ما قد يبدو حقاً أنه أفول لامتناعه على النقاش. إذ صار الحديث عن صيغ بديلة، وإن غير محددة بدقائقها، شائعاً ويومياً في الخطاب السياسي. لكنه أيضاً يحاول أن ينظر إلى الطائف من جهة سعيه إلى دعم تجاوز اللبنانيين لاحترابهم الأهلي. كان هذا الشق قد بدا قاصراً دائماً في نص لم يقل أحد يوماً عنه أنه كامل القدرة. وإذ يصر الحسيني على الطائف فإنه ينطلق من غياب بديل فعلي، فضلاً عن عدم تطبيقه، وليس من منطلق أزليته وصلاحيته الدائمة.

ربما، أخيراً، قد يكون مريحاً النظر إلى الطائف أنه راع نصي لمرحلة، تسير - أو يوحى بذلك على الأقل- إلى خواتيهما. وليس نصاً تعاقدياً قابلاً للتطبيق. على أن سبب غياب القابلية مما يمكن تعليله وفي هذا الحوار يطرح دولة الرئيس السابق جزءاً منه. لكن المريح في الأمر أن النظر إليه من هذه الزاوية يخفف من عبء التفكير بتطبيقه من أجل تجاوزه. إذ يبدو في الغالب أن نصوصاً في هذا الاجتماع المعقد أقرب استعمالها إلى تقطيع الوقت وتسييله. ليس أكثر.

1- يشار دائماً إلى نقص في اتفاق الطائف. هل يمكن الحديث حقاً عن نقص فيه إذا ما قورن بما سبقه؟

النقص بموضوع اتفاق الطائف أنه لم يقرأ بل تلوَ. والتلاوة لا تعطي المعنى الحقيقي. اتفاق الطائف له جزئين. الجزء الأول: الميثاق الوطني، وهو ميثاق غير مكتوب مبني على لائين. لا للحماية الاجنبية. ولا للاندماج مع سوريا. خدم هذا الميثاق بغموضه فترة من الزمن ولكنه أبقى على الثغرات الاساسية في تكوين الوطن. الثغرة الأولى أن الهوية الوطنية غير واضحة. فهل لبنان جزء من أهله أو كل أهله؟ هل لبنان على جزء من أرضه أو على كامل أرضه؟ هل لبنان وطن مرحلي أو وطن نهائي؟ هذه الأسئلة حول الهوية الوطنية لم يكن لها اجابة. ولم يكن هناك كذلك اجابة حول الانتماء العربي لذا قيل أن لبنان ذو وجه عربي.

وأيضاً ما هو نظام الحكم: رئاسي، ملكي، امارة؟ كان الأمر ملتبساً. أتت مقدمة الميثاقية في الطائف لتؤكد أن لبنان وطن سيد حر مستقل نهائي لجميع ابنائه. وبالتالي عربي الهوية والانتماء ونظام الحكم فيه جمهوري ديمقراطي برلماني يقوم على احترام الحريات العامة والمساواة بين اللبنانيين والمناصفة في الحكم. وموضوع الانماء المتوازن لان المشكلة كانت في الفوراق بين اللبنانيين كمجموعات ومناطق. جاء النظام ليحد من هذا من خلال انماء متوازن بين المناطق ثقافياً واجتماعياً. ذلك أنه ركن أساسي من اركان الاستقرار. وهذا الأمر يرتبط بالولاء الوطني.

2- هل عمل الطائف على معالجة ذاكرة اللبنانيين المتكونة في فترة الاحتراب الأهلي؟

حكماً. ذلك أن الطائف أعطى حلولاً لكل المشكلات التي كانت مسبب النزاع بين اللبنانيين. لكن العبرة في التطبيق. إذ عدا المقدمة/ الميثاق في جزئه الثاني اهتم الطائف بتقديم خطة عمل لاقامة دولة مدنية تعترف بحقوق المواطن والأفراد والجماعات على اختلافها. واتفاق الطائف عدل الدستور لكن المبادئ الدستورية التي وضعت تحتاج إلى قوانين تطبيقية تفصيلية. مثلا وضع مواصفات السلطة التشريعية لكنه لم يحدد طبيعة قانون الانتخاب الذي يجسد هذا النص الدستوري. لا زلنا إزاء قوانين تمكن المتسلطين من تعيين النواب من دون إنتخاب فعلي. أيضاً رئاسة الجمهورية، باعتبارها رئاسة لجميع السلطات بحاجة إلى قانون يحدد علاقتها ببقية السلطات وآلية عملها.

3- هل هناك سبب مباشر لهذا الأمر؟

هناك رغبة بالحفاظ على الفوضى وحكم الميليشيات. حتى شهر أيلول من العام 1991 كان القول المعلن هو تنفيذ الطائف تباعاً. أنتهت الحرب وجمع بعض سلاح الميليشيات وبرزت خطوة جدية بإرسال الجيش إلى الجنوب. وكانت الدول الكبرى والدول العربية، ومن ضمنها سوريا، ملتزمين بالاتفاقات الدولية. لكن حين حصل الاجتياح العراقي للكويت في شهر آب من العام 1990، وردة الفعل الدولية على العراق في شباط 1991، اختلف الأمر. وظهرت النتائج في شهر أيلول. اذ توهمت الادارة الاميركية أنها قادرة على حل أزمة المنطقة بما فيها أزمة لبنان. كان ذلك خلافاً لإتفاق الطائف المرتكز، في حكمته، أن حل أزمة لبنان هي باب لحل أزمة المنطقة. تبعاً لذلك تحول الدور السوري من حل هذه الازمة إلى اشتراك في ادارة الأزمة. ومنذ ذاك التاريخ حتى اليوم توقف تطبيق اتفاق الطائف بشكل كلي.

4- هل أدى ذلك إلى أن يكون «الطائف» إتفاق مصالحة فوقيا بين القيادات من دون المواطنين؟

لا. لكن عودة حكم الميليشيات سببه ما سبق وذكرته. نحن الآن تحت ظل حكم الميليشيات. كما أننا نعيش في خلل هائل في الوحدة الوطنية. مثلاً هل للشعب حق انتخاب النواب في لبنان؟ هذا مفقود حتى الآن في ظل النظام الانتخابي الأكثري. والاستقرار السياسي يبدأ بقانون انتخابي. والاستقرار ينتج نمواً اقتصادياً. هذا عدا فقدان الأمن والسلطة القضائية المستقلة. لقد ركز الطائف على هذه الأمور. لذا فنحن في حالة عدم اقرار القوانين التطبيقية هذه نعيش في اللانظام.

5- هل يعني هذا أن الحرب الاهلية مستمرة؟

طبعاً. اذ انتقلت الحواجز من الشوارع إلى الادارات والوزارات. وهذا يرجع إلى مرحلة «الاتفاق الثلاثي» الذي جرى في سوريا عام 1985. أي مشاركة الميليشيات في السلطة. هكذا، كل واحد يحكم منطقته يشارك في حكم الآخرين. لا بد من القول أن لا علاقة للطائف بكل ما يجري اليوم.

6- ألا يمكن اعتبار قانون العفو جزءاً مكملاً من اتفاق الطائف؟

لقد كان صدور هذا القانون بمثابة خط يلغي ما جرى قبله. على أن لا يتكرر ما جرى. كان هذا شرط القانون. لكنهم لم يشتغلوا على أساسه.

7- ما أهمية هذا القانون وخاصة أنه لم يقم على ردع؟

عندما يكون معظم الشعب اللبناني ملاحق لا بد من وضع حد لهذه المسألة من أجل فتح صفحة جديدة. هذه فلسفة قانون العفو. مثل كأنها مرحلة انتقالية من اللادولة إلى الدولة حتى نتمكن بعد ذلك من تطبيق عقاب للأعمال الاجرامية. والمشكلة أن الميليشيات تتمتع بحصانة طائفية. ففي حال جرت محاسبة أي مسؤول سوف يظهر كأنك تحاسب طائفته كلها. لذا كنا، في ظل غياب الرقابة القضائية والسياسية، في حالة فوضى كاملة.

8- ألم يكن خطأ أن لا يعمل على مراجعة كل الماضي وتحديد المسؤوليات؟

أتمنى أن يفتح هذا الموضوع لكن هل نستطيع فعل ذلك؟ وخاصة أن كل القوى متورطة في الحرب. لا يمكن أن تخرج البلد من محنته من دون أن تقفل الجرح. كان هذا العفو شكلاً من أشكال هذه المعالجة وان على زغل. لكن في مسألة عدم تطبيق الطائف، الذي نتج عنه التئاماً غير كلي للجرح، يجب أن لا نضيع المسؤوليات. لا يمكن تحميل الشعب اللبناني مسؤولية ذلك. هذا شعب مغلوب على أمره. إذ كيف نفسر أن 60 بالمئة من شبابه وشاباته هاجر إلى خارج البلاد. لدينا ثروة الحريات العامة وهذا ما أنتج أهم النخب في الداخل والخارج. هذه الثروة لم تستخدم. لكن لهذه الحريات شقين: كلام مذهبي وطائفي كثير يقابله أكبر نسبة تسامح ديني في المنطقة العربية والاسلامية. وهذا ما يعيق تجدد الحرب.

9- عن رواسب الحرب أيضاً، لا يمكن أن نتجاهل وجود 17000 مفقود جراء الحرب. لكن الطائف لم يأت على ذكر آليةٍ لمعالجة هذه المشكلة. ألا يمكن أن يعتَبر ذلك قصورا فيه؟

القوانين اللبنانية هي الآلية. لدينا قانون عقوبات من الأعرق في المنطقة. لكن هذا يتطلب سلطة قضائية مستقلة تنفذه. لا يزال قانون تنظيمه في لجنة الادارة والعدل منذ عام 1989.

10- لكن ألا يفرض اشتراك زعماء المِيليشيات في الطائف والموافقة عليه أن يجدوا حلا لهذه القضية الإنسانية؟

لا بد من تصحيح أمر مهم. لا علاقة للميليشيات بالطائف. الذين ذهبوا إلى الطائف كانوا نواباً. اما قادة الميليشيات فوافقوا مرغمين بعد معارضة له. رضخوا حتى أتت فرصة اجتياح العراق للكويت فأعادوا تشغيل أدواتهم.

11- لكن ألا يتحمل الطائف مسؤولية تحويل زعماء الميليشيات قادة سياسيين مدنيين؟

هذا السؤال يفترض أن الدستور يطبق نفسه بنفسه. وهذا غير صحيح. نحن بحاجة إلى قوة عليا تطبقه. لكن الميليشيات تبقى ميليشيات ولا علاقة لها بالسياسة والتنظيم. أراهن اذا اقر قانون الانتخاب وفقاً لاتفاق الطائف سوف يتغير كل هذا الخطاب السياسي بشكل كلي نحو الدولة المدنية حتى لدى الأشخاص أنفسهم.

12- هناك مجموعة دعوات من جمعيات المجتمع المدني لمحاسبة مجرمي الحرب. هل تؤيد ذلك؟

لست من أنصار اشغال قوى المجتمع المدني بمعارك وهمية. يجب أن يتوفر لديها قدرة على التنفيذ والتطبيق. عندما نصبح في حضرة الدولة والقضاء المستقل يمكن اعادة فتح هذه المواضيع.

لكن الآن لا فائدة ولا امكانية لذلك. علينا الذهاب إلى جوهر الموضوع الذي يتلخص في ثلاث قضايا: قانون الانتخاب النسبي والسلطة القضائية المستقلة وخطة التنمية الشاملة حتى يطمئن الناس. كيف يمكن تفسير غياب الموازانات منذ العام 2005 بغير غياب الامن الاجتماعي؟

13- هل يمكن، إذاً، إعتبار الطائف صالحاً لحاضرنا هذا؟

صالح لأننا نفتقد لبديل. مثلاً سنة 1989 قلت لمن يرفضونه أن يقدموا لي بديلاً عنه لأسير معهم. لكن احداً لم يقدم شيئاً حتى اللحظة. ما تقوله اليوم القوى السياسية أن البلد معطل. لكنها لا تطرح شيئاً جديداً. قلت في ذكرى فؤاد شهاب، منذ أشهر، إن كنتم لا ترغبون في تطبيقه شكلوا هيئة تأسيسة تنظم لكم قانون جديد. الخطر في أننا نعرف أن المشكلة موجودة وتتفاقم لكننا لا نفعل شيئاً. اذ لا يمكن أن نعيش من دون تنظيم. هذا استهتار بعقول الناس. حتى تعديله لا يمكن أن يتم من دون تطبيقه من أجل أن نعرف مواضع قصوره.

14- ماذا عن جلسات الحوار اليوم؟

هذا حوار اللانظام. نسينا المؤسسات التشريعية والتنفيذية. رغم أن من مهماتها الأولى الحوار. وكما قلت في خطاب استقالتي من المجلس أنهم يريدون دولة بلا مؤسسات ووطن من دون مواطنين. هذه هي طاولة الحوار.

15- هل ترى إمكاناً للانفجار في لبنان؟

الانفجار مؤجل الآن. ذلك أن الساحة اللبنانية غير صالحة. في الوقت الراهن صارت كل الدول المحيطة ساحات. بل لعل بلدنا أضحى أصغر ساحة وأقلها فائدة.

إثنا عشر قانونًا

طالب الطائف بإثني عشر قانونًا تطبيقيًا لم يصدر منها إلا قانون واحد هو قانون قوى الأمن الداخلي. ومن أبرز هذه القوانين قانون السلطة الاجرائية وآلية عملها، وقانون رئاسة الجمهورية، وقانون المجلس الأعلى للدفاع، وقانون السلطة القضائية، وقانون خطة التنمية الشاملة وآلياتها...

التغيير حتمي

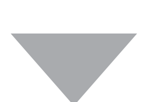
لا يستأهل اللبنانيون استخفافاً بعقولهم وارادتهم بهذا الشكل، وفق الحسيني. ذلك أن الذين يتولون أمور الناس أقل منهم بأشواط. «الناس أعلى منهم بكثير». لذلك يرى أن التغيير حتمي، في الراهن، لأن «الشعب يريد تطبيق النظام».

أَعلن الندم وتَبَرّأَ من الحرب

أسعد شفتري: اللبنانيّون قبيلتان على شفا حربٍ

علي حلاّل

الصور لوائل حمزة



هو واحدٌ من القلّة التي اعترفت بمسؤوليتها عن جرائم وقعت خلال الحرب الأهليّة اللبنانيّة، فأصدر اعتذاراً علنيّاً عما قام به، وجّهه إلى الشعب اللبنانيّ، وإلى كلّ من نال نصيب من الأذى، بسبب ممارسات الجهة الحزبيّة التي كان ينتمي إليها؛ إنّه أسعد شفتري، رئيس جهاز الأمن السابق في «القوّات اللبنانيّة». قال في اعتذاره الشّهير، الذي جاء في خمس مئة كلمة، ونشرته وكالات الأنباء والصّحف: «أعتذر.. لأنّه عندما كنت أدافع عمّا حسبته المسيحيّة داخل لبنان، لم أكن أتصرّف وفق ما تمليه المسيحيّة الصّادقة، والتي تدعو إلى محبّة الآخرين».

هو شخصيّة قويّة، يأسرك بكلامه، لاسيّما حينما يُعبّر عن شعوره بالندم عن كلّ ما ارتكبه خلال سنوات القتال في لبنان، حينما كان المساعد الأبرز لقائد القوات اللبنانيّة إيلي حبيقة.





يـروي أسـعـد شـفـتـري فـصـولاً مـن قـصـص العنف والقسوة، فيرى أنّ أسوأ لحظة بتاريخ الحرب كانت عند مقتل بشير الجميل، كذلك عندما تعرّض لأول محاولة اغتيال. لكنّ شفتري اليوم يرى الأمور بطريقة مختلفة، ويعلم أنّه لا يمكن لفريق لبنانيّ واحد أن يعيش وحده، «فالمسيحي بحاجة إلى المسلم والعكس صحيح».

ينتمي شفتري إلى أسرة تقليديّة من الطبقة الوسطى في شرق بيروت، وكان والده مدير فرع أحد المصارف، وهو يبلغ من العمر 57 عاماً. وقد عاش ردحاً من الزمن متوجّساً من الهيمنة الإسلاميّة في المشرق العربيّ ولبنان، فانخرط في الحرب اللبنانيّة إلى أن خرج منها نادماً، وكرّس حياته لدعوة الشباب إلى عدم الاقتتال والانجرار وراء الأحزاب ومشاريعها التدميريّة. يتحدّث شفتري بإسهاب عن كيفيّة تشرّبه الكره الطائفيّ، عندما كان صبيّاً، ثمّ كيف أصبح شخصيّة بارزة داخل الجماعة المسلحة التي رفعت «لواء الدفاع عن المسيحيين»، وكيف كان ينظّم عمليّات تعذيب واختطاف وقتل ضد أعدائه. ويقول: «في نهاية الأسبوع، كنت أذهب إلى الكنسية، بعد القتل والتعذيب، للاعتراف».

قضيتي كانت لبنان وكيفيّة انتزاعه من المسلمين

يقول شفتري إنّه «كان من المقرّبين جدّاً من فريق العمل غير الظاهر مع بشير الجميل، وبعدها مع إيلي حبيقة، إلى حين توقيع «الاتفاق الثلاثيّ» وتأسيس «حزب الوعد».

وإذ يقول شفتريّ إنّه «لو عاد الزمن به إلى الوراء لكانّ اختلف كلّ شيء»، يُتابع استذكاره للأحداث فيقول: «كانت قضيّتي لبنان مثل ما كنت أنظر إليه، وهو السيطرة المسيحيّة على لبنان، وأكثر من ذلك. لو كان باستطاعتي انتزاع لبنان كلّه من المسلمين لما كنت قصّرت للحظة. وهذا بصراحة، كان نابعاً من خوفي وحرصي على الوطن».

ويُضيف: «أعطى الفرنسيون لبنان الحديث للمسيحيين، وسلّموهم كلّ السلطات لحمايته من الأعداء»، ويستطرد قائلاً: «لم تكن هناك لذّة بقتل لبنانيين، وكان هناك 40 ألف مسلّح فلسطينيّ يملكون مدفعيّتهم، وقد أنشأوا منطقة «العرقوب لاند» (في أقصى الجنوب اللبناني)، وبدأوا بإقامة الحواجز، وخطفوا الكثير من النّاس في ربيع 1973، واضطرّ بعدها الجيش إلى أن يوقف المعارك ضد الفلسطينيين بضغط عربيّ وسوريّ؛ والجيش الذي يُمثل المسيحيين (حسب تعبير شفتري) لم يعد قادراً على الدّفاع عن لبنان. عندها لم يعد أحد قادراً على الدفاع عن لبنان، ولم أكن أفهم أنّ المسلم له حقوق مثل المسيحيّ، ويجب أن يأخذها، وحقّ أن يكون لديه 6 نواب بـ 6 نواب في المجلس النيابيّ، ولم أكن أعتبر أنّ من حقّ رئيس الحكومة أن يكون لديه صلاحيّات أكثر، وقد شعرت بالخوف من أن يقوم الفلسطينيّ بانقلاب على السّلطة وأن يأخذ منّا كلّ شيء».

ويتابع: «عندما انطلقت الحرب الأهليّة، كنت على جهوزيّة تامّة للمشاركة فيها. فالحرب لا تبدأ عند أوّل طلقة، بل بدأت عندما كنت صغيراً، بسبب ما سمعته من أخبار سيّئة عن المسلم، وحول اعتباره فئة ثانيّة بين المواطنين، وأن أماكن سكنه هي مناطق فقيرة. الحرب اللبنانيّة لم تكن «بوسطة» (حافلة) عين الرمّانة، ولم تبدأ بعمليّة عسكريّة هنا أو هناك، فهذه التفاصيل لا تؤدّي إلى حرب أهليّة...».

لم أحلل قتل الفلسطينيين.. لكن أنا مع سحب سلاحهم

يرفض شفتري مقولة إنّه «كان يُحلّل مقتل الفلسطينيّ. لم أقل هذه الكلمة في حياتي. ولم أكن أحارب الفلسطينيّ الجالس في بيته أو اللاجئ، بل كنت أحارب من كان يقول إنّ طريق فلسطين تمرّ عبر «جونية»».

وهو يرى أنّ «الشّعب الفلسطينيّ اليوم مسكين ومظلوم وله حقّ، إلا أنّ منطق الدولة يُوجب سحب سلاحه من المخيّمات الفلسطينيّة، بشرط أن تحميه الدولة اللبنانيّة حماية كاملة، لا أن يتمّ سحب السّلاح منهم، ثمّ تأتي إسرائيل وتقوم بقتلهم». وهو لا يخفي فخره اليوم بما لديه من أصحاب فلسطينيين في الجمعيّة التي أسّسها، والتي تُسمّى «وحدتنا خلاصنا».

مسؤول عن كلّ من قُتل بأمرٍ منّي

وعن أيّام الحرب الأهليّة قال شفتري: «أنا لم أحارب، ولم أُطلق الرصاص على أحد. وقد مارست بعض الأعمال كعامل «لاسلكيّ»، وضمن «سلاح الإشارة» (حل شيفرا، تشفير)، إلى أن دخلت جهازاً يُدعى جهاز المعلومات والاستقصاء». ويُضيف: «لم أواجه أحداً أو أقتل أحداً

خلال معركة، لكن من قتلتهم كانوا في سياق ممارستي مسؤوليّاتي الأمنيّة».

يرفض شفتري النّظريّة التي تقول إنّ «الذين شاركوا بالحرب الأهليّة كانوا مجبرين، وأنّه كان هناك مسؤولون فوقهم، وكانت تُلزمنا بعض الدول، أو يأتي البعض بورقة ويُحاسبون عليها. في مرحلة من المراحل لم يأتِ أحدٌ ويطلب منّي القتل. وفي الماضي، كانت لدينا قناعة للمشاركة وتحقيق انتصار القضيّة. واليوم نحن نُنادي بألا يتكرّر ما حصل في الماضي، وعلينا أن نفهم موضع الغلط الذي حصل في الماضي، ولو كنا نرى في الآخر إنساناً لما كنّا قتلنا أحداً».

ويُضيف: «لو تعاطينا مع الأمور بشكل مختلف لما حدث الذي حدث، ولكن ليس وضعي يسمح بتبرئة أحد أو اتّهام أحد ما. ولو كان السياسيّون خلال الحرب الأهليّة قد تصرّفوا بعقلانيّة، وأعطوا كلَّ ذي حقّ حقّه، فأخذ المسلم حقوقه من قبل المسيحيّ، بكرامة، ومحبّة، ومن شريك إلى شريكه، ولو أعطى المسلم المسيحيّ الاحترام وحماه من الفلسطينيّ، لما كانت حصلت أيّ حرب، حتّى لو أرادت الأطراف الخارجيّة التدخّل»، ومن المؤسف أنّنا لغاية اليوم، يُضيف الشفتري «لم نستطع تحصين البلد؛ واليوم ثمة قوتان هما 8 و14 آذار، قد حلّتا مكان المسلم والمسيحيّ، لكنّنا ما زلنا قبيلتين ومستعدين أن نذبح بعضنا البعض».

وعن أسوأ قائد في الحرب الأهليّة، يرفض شفتري الإجابة، لأنّه حسب قوله «إنّ الحرب لا تُنسى، ولا يُمكن تقييم الأمور على هذا النّحو. نحن لم نكن نخوض حرب جيوش، فنتذكّر واقعة كذا بوجه كذا. في الحرب الأهليّة الوضع مختلف كليّاً، ويتقلّب كثيراً، ويحصل خلط للأوراق...».

وعن قانون العفو، يعتبر شفتري ان «لا شيء يريح ضميرنا لا قانون عفو ولا غيره، وقانون العفو هو «حل لبناني» وهناك دول اختارت محاكم وكل بلد لديه خبرة معينة في هذا الموضوع والعبرة ليست في الطريقة بل الذين شاركوا في الحرب بماذا هم مستعدون اليوم لتصحيح خطئهم».

ويرى الشفتري أن «قانون العفو» أخفق لأنه لم يضع شروطًا على من شاركوا بالحرب الأهلية الا في حال قتلوا من جديد، وخطأ القانون انه لم يقل اننا نعفي لمرة واحدة واخيرة»، لافتا النظر الى انه في حال وقعت حرب أهلية مجددًا يجتمع مجلس النواب ويقوم بعفو من جديد».

ويشدد شفتري على ان الوضع ليس جيدًا والاهتراء بالدولة ومؤسساتها وضعف ايمان الجميع بدولة مركزية على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية والعلاقات يضعنا أمام خوف.

ويوضح شفتري ان اي حادث كبير يحصل من حولنا من الممكن ان يؤثر على لبنان ... «ونفضل ان نبقى كلبنانيين نفرض سلطتنا دون الحاجة الى اي وسيط».

وعن اختياره لمحاربة ظلم الحرب، يشير شفتري الى انه «تخليت عن كل شيء من بعد ما وعيت وتغيرت وليس الامر لإنكار ذاتي وبت افضل غيري عليّ ولا ارى نفسي اليوم قويًا ولا احاول ان اضع نفسي رقم واحد بأي شيء اقوم به».

ويتابع: «هي ليست جرأة بل اعتبرتها واجباً ولو لم اقم بها لكنت اعتبرتها خطيئة ولم اقم بها لكي «ابيض» سمعتي للترشح للانتخابات ولكن انا لم اقم بهذا الامر بل هدفي توعية الشباب لأن الانسان ينزلق بسهولة».

ويطالب شفتري أن «نعطي الشباب املا بالمستقبل، كي لا يهاجر او يبقى هنا ويرتشي من زعيم ويدربه على حمل السلاح وقسم من عملي اليوم تكفير عن ذنب وتنبيه للآخرين وبناء حجر صغير في هذا الوطن مقابل كل ما دمرت ومستعد للقيام بأي شيء من الممكن ان يدعم البلد».

«لو كنا نرى في الآخر إنساناً لما كنا قتلنا أحد»



شفتري مع كوفي أنان وديك رفن، نائب رئيس جمعية مبادرات من أجل التغيير



«لا شيء يريح ضميرنا.. لا قانون عفو ولا غيره»

يقول شفتري انه «مضطر لقبول ردود الفعل السلبية تجاهه، وفي بعض الاوقات يشعر بالجرح لان أصابع الاتهام موجهة اليه بأنه لم يتغيّر». ويضيف: «قمت بجهد كبير لاغير وجهة النظر واقول بيني وبين نفسي ان كان ما زال هناك عيب فيجب تصحيحه».

عن رائحة الدم يقول: «رائحة الدم لا يمكن أن تزول، ولا مشهد الموت، ورأيت مناظر لا أحب أن أستذكرها، والذي عاش الحرب وانتقل منها لا يمكن أن ينساها».

ولدى طرح سؤال عليه، هل يعتبر نفسه مجرم حرب، يبادر فورا للاجابة: «لم اسأل نفسي هذا السؤال اذا كنت مجرم حرب، وانا لا يهمني ماذا يقول البشر؟ وانا احاول ان اضبط نفسي واصعب واقسى محكمة هي محكمتي الخاصة او محكمة الله وكيف ينظر لي الناس فكل واحد يرى الامور من منظاره الخاص».

يعمل شفتري مهندسًا، ويتمتع بصوت لطيف وعينين كبيرتين، يقول إن تحوله بدأ مع نهاية الحرب، عندما قابل أعضاء في مؤسسة دولية كانت تحمل اسم «إعادة التسليح الأخلاقي»، وكانت تدعو إلى نشر السلام من خلال تغيير الأفراد، وبصورة تدريجية، أصبح من كانوا يشكون في دوافعه السياسية يثقون في إخلاصه.

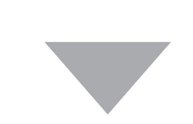
ويعطي شفتري حوالي 80 من المئة من وقته دون مقابل لهذه الجمعية، ويقوم بجولات على المدارس والجامعات لنشر ثقافة السلم وعدم الانجرار لحرب أهلية ثانية».

كما ان فكرة إنشاء «حزب ما» لا تستهويه، ويؤكد في هذا الإطار، أنه «لا يسعى لتأسيس أي حزب في هذه المرحلة نظرا لما يحتاجه من أمور». ويضيف: «الحزب يعلن برنامجه علنا للناس وللاسف الكثير من برامج الأحزاب اليوم هو ما يقوله الزعيم».

ويخلص شفتري حديثه وهو أكثر قوة وتفاؤلا بتغيير الواقع بالقول: «اثنين يقومون بالحرب الأهلية: السياسيون والشباب، متمنيا ان لا يتشوه جمال الشباب بوحول السياسة، ويجب أن نعمل لإبعاد شبح الحرب من أن يطل من جديد».

زياد صعب: محارب سابق يدين العنف ويناصر السلام

فانيسا باسيل



بعد اختياره العنف طريقا لتحقيق التغيير، يعيد الشيوعي السابق زياد صعب النظر الى تاريخه النضالي وخياراته السياسية بعد ان دفع من حياته الخاصة ثمنا لها، ورأى كلفتها على حياة الوطن. هو الذي مثّل في السبعينات نموذج طبقة منهكة من اللبنانيين التي دخلت الحرب من اجل التغيير، تعلّم ان العنف لم يحقق الا نتيجة سلبية، وان الحرب لم تجلب سوى مزيداً من الخراب. وان ينظر الى تجربته الحزبية بعين الناقد، فهو لم يتوقف عن النضال، ولكن بدّل الوسائل. عوضاً عن حمل السلاح، بات اليوم يحمل شمعة يضيئها في العتمة التي يمر بها لبنان. ما زال يكافح، ولكن سلميا. واذ يحمّل مسؤولية الانقسام السياسي لكل الاحزاب اللبنانية، يسأل نفسه وكل لبناني: ماذا نفعل نحن للبنان؟ معه كان هذا الحوار الصادق والشفاف بغية التعلم من تجربته الشخصية ونتائج المعارك التي خاضها، علّ التاريخ لا يعيد نفسه، ويكون السلام مسار التغيير نحو مستقبل أفضل.



مع مسؤول سرية الدبابات
في بلدة الرميلة العام ١٩٨٥

من هو زياد صعب في ٢٠١٢؟

أنا اليوم ناشط في حركة السلام الدائم وعضو لجنة تنسيق في جمعية «وحدتنا خلاصنا»، أعمل من أجل السلم الاهلي لأني اؤمن أن السلم مسؤوليتنا لا مسؤولية الدولة فقط. أدير في حركة السلام الدائم مشروعين «مخاطر الأسلحة الخفيفة» و«الذاكرة والمصالحة» الموجّه إلى الشباب. وبالإضافة إلى عملي في المجتمع المدني، أعمل في وزارة المهجرين حيث أرأس دائرة الشباب. والعملان يكمّلان بعضهما، لذلك أستطيع التنسيق بينهما.

ما هي قيمك في الحياة؟

أؤمن بجموعة من القيم أهمها العدالة والمساواة، وهذه القيم لا تنكرها الأديان ولا الأحزاب السياسية مهما ارتكبت من مجازر. المهم إذاً كيف تمارَس. من خلال عملي في المجتمع المدني أعمل على تحقيق هذه القيم وأساهم في صناعة التغيير بنسبة معينة على صعيد العقلية السائدة. ولكن في الوقت عينه، أدرك تمامًا ان النتائج بعيدة المدى، لا يمكن لمسها فوراً. فالموضوع يتعلق بالوعي، وهو لا يقاس بالكيلوغرام. ولكن إذا منعنا طفلاً واحداً على الأقل من حمل السلاح، نكون قد أنقذناه وأنقذنا ضحيته المحتملة. فالتغيير عمل تراكمي، يشبه كرة الثلج التي تكبر شيئًا فشيئًا.

كيف تقرأ الأحداث الأمنية الأخيرة في لبنان؟

ارتفعت نسبة الخطورة في الأحداث الأخيرة بحيث أصبح السلاح أكثر انتشاراً وبات الموقف منه أكثر إلحاحاً. ولكني متفائل. هناك جانب إيجابي مما حدث، فالأمور يجب أن توضع أخيراً على الطاولة. أما الجانب السلبي فيكمن في إعادة إحياء جو الحرب الأهلية.

ما رأيك بأداء الإعلام اللبناني في تغطيتها؟

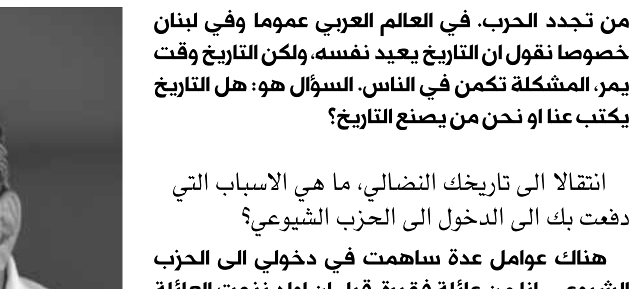
في ضوء هذه الأحداث، رأينا الإعلام لاول مرة يغطي اللّقاءات المتعلقة بالسلم الاهلي. يمكن القول ان الاعلام بدأ يلعب دورا ايجابيا في تعامله مع النزاع وخصوصاً في موضوع السلاح، من خلال الاضاءة على هذه المشكلة والتوعية على خطروتها. صحيح ان الاعلام في لبنان لصاحبه بشكل عام، ينفّذ سياسات حزبية ضيقة، ولكن هذا الواقع لا يعني هروب الاعلاميين من القيام بواجبهم وتحمل مسؤولياتهم تجاه الرأي العام. غير انّ بعض الصحافيين مدركين مثلنا ضرورة السلم الاهلي، فلا نجد صعوبة في اقناعهم في تشكيل قوة ضغط داخل مؤسساتهم للتسويق لهذه الفكرة.

لم يُقال ان رغم الحرب الاهلية كانت الاوضاع أفضل في لبنان؟

اذا قارنّا حرب 1975 مع الاحداث الاخيرة، نجد ان احزمة البؤس ما زالت موجودة، الا ان نسبة الفقر ارتفعت، كما ان الطبقة المتوسطة سُحقت. اما الانقسام فكان افقيا، اي بين السلطة والناس، ولكنه أصبح اليوم عاموديا، وهو أخطر، لأنه بات انقسامٌ طائفياً ومذهبياً. بالاضافة الى ذلك، تعزز دور العامل الخارجي وارتفع عدد الدول المتدخلة في سياسة لبنان.

نظرا الى واقع اليوم، هل تجد لبنان على أبواب حرب أهلية جديدة؟

لا يمكن نسيان كلفة الحرب الاهلية: 150 الف قتيل، 300 الف جريح، مليون مهاجر ومهجّر، و17300 مفقود، وجرح أهل هؤلاء يبقى مفتوحا حتى يحصلوا على جواب حول مصير ذواتهم. ولا بد من الاشارة الى ان الستين مليار دولار دين، جزء منها نهب والجزء الاكبر هو فاتورة الحرب الاهلية. الا ان نتائج الحرب الاهلية لا تقاس فقط بنسبة الدين ولكن ايضا في التطور الذي لم يحصل. لبنان كان فعلا سويسرا الشرق، اما اليوم فأعطى مكانه الى دبي. في قبرص في جولة سياحية، قالت احدى المنظمات: «احد اسباب نهضة قبرص السياحية والاقتصادية والعمرانية هو حرب لبنان». الفرق الاقتصادي اذاً ليس أبداً تفصيلياً. ولكن على صعيد اخر، فان الاشخاص الذين شاركوا في الحرب الاهلية ما زالوا على قيد الحياة، ولديهم عائلات واولاد. صحيح انهم ليسوا جميعا مقتنعين بأن الحرب غير مجدية، ولكن العديد منهم يلعبون دور ممتصي الصدمات. لهؤلاء تجربة خاصة في الحرب، دفعوا ثمنها غاليا، وينبهون من اعادة التجربة. كلفة الحرب اذا الذي لا يزال لبنان يعيش نتائجها، تمنع



من تجدد الحرب. في العالم العربي عموما وفي لبنان خصوصا نقول ان التاريخ يعيد نفسه، ولكن التاريخ وقت يمر، المشكلة تكمن في الناس. السؤال هو: هل التاريخ يكتب عنا او نحن من يصنع التاريخ؟

انتقالا الى تاريخك النضالي، ما هي الاسباب التي دفعت بك الى الدخول الى الحزب الشيوعي؟

هناك عوامل عدة ساهمت في دخولي الى الحزب الشيوعي. انا من عائلة فقيرة، قبل ان اولد نزحت العائلة من راشيا، البقاع الغربي، الى بيروت بحثا عن لقمة العيش في ظل غياب التنمية في الأرياف. تمركزوا في بؤر سميت لاحقا بؤر البؤس كالنبعة وبرج حمود والكارنتينا والضاحية وسبنايل. ولدت وسكنت في برج حمود، وعملت منذ سن الثانية عشر. كنت ارى من بيتي المتواضع البنايات الضخمة الصاعدة التي تحجب عني نور الشمس. التناقض في هذا الواقع طرح في ذهني فكرة التغيير. وفضلا عن العامل الاجتماعي، هناك العامل القومي، اذ تأثرت بعبد الناصر والكفاح المسلح ومنظمة التحرير الفلسطينية في زمن النهضة القومية. وايضا، كان يتمجد تاريخ البطولات امامي خصوصا وان ضيعتي قاومت الانتداب الفرنسي، وجدودي من الثوار الذين استشهدوا في قلعة راشيا. هكذا نما داخلي الحق في الاستقلال والدفاع عن النفس والقضايا المحقة. هذه العوامل اذا ادت في عام 1975 الى طرحٍ السؤال التالي: كيف يجري التغيير؟ هناك خياران عادةً: الحوار والتنازلات المتبادلة او العنف. ببساطة اخترت العنف. من جهة اخرى، بدأت التفرقة الدينية تظهر مع بداية الحرب الاهلية. ولكن الموضوع الاساسي بالنسبة إليّ كان ابو جميل، احد رجال الدين الذي كان يزورنا كل يوم، فنضطر نحن الاولاد ان ننزوي في غرفة مجاورة للغرفة التي كان يجلس فيها مع ابي. وكان ممنوع علينا ان نصدر اي صوت وإلا نعاقَب. فتشت من هو الحزب الذي ضد ابو جميل، فوجدت الحزب الشيوعي. وأعطيت هذا الحزب كل شي: سنين المراهقة، وقتي، طاقتي.. لم يكن لدي وقت حتى لأولادي، كبروا وانا بعيد عنهم. كنت اعتبر ان التضحية مهمة في سبيل الوطن، وكل من حمل سلاح وقاتل آنذاك واستشهد، كان مؤمنا بخدمة الوطن.

لماذا خرجت من الحزب الشيوعي، وما الدروس التي حملتها معك؟

خرجت من الحزب الشيوعي لان طريقة تفكيري تغيرت ومقاربتي للأمور تبدلت. ولكن نقدي هو نقد شخصي، موقفي ليس من الاشخاص بل من الفكرة. كنت مقتنعا سابقاً بالتغيير من خلال العنف. ولكني لاحظت انه عندما يؤمن طرف بالعنف ولا يقبل طرف ان يتنازل، لا ينتصر احد في المحصلة، ونكون فقط ابطال الخسارة. لم أعد اريد الانتماء الى مجموعة تملك أجوبة على كل الاسئلة، اذ ادركت ان الحقيقة ليست مطلقة، فرحت أفتش عن أجوبة جديدة ومقاربات مختلفة، بعيدا عن المنطق الايديولوجي الذي يقدم فكراً لم يعد يقنعني. من جهة اخرى، انتميت الى ذهنية انتقدت نفسي عليها لاحقا، وتتمثل في فكرة القوى الانعزالية. وافقت على هذا المنطق بالرغم من انني كنت علمانيا. لكن بطريقة غير مباشرة، لم اعارض فكرة التوقيف على الحواجز مثلا، وبررت لجميع القوى حتى الطائفية، بالخطف على خلفية الهوية، فقط لان الاخرين ينتمون الى المناطق الانعزالية. وايضا، تعلمت انه من المستحيل ان نكون قوميين عرب او اممين من دون ان نكون لبنانيين وطنيّين. وهذا هو اهم الاخطاء الفكرية التي ارتكبناها في الحزب الشيوعي اذ طمسنا الهوية اللبنانية لصالح الامية. تعلمت انه يجب تأسيس وطن مستقل وعادل اولا، بغية تحقيق الامية. اما العكس، فليس صحيحا.

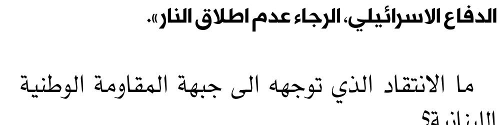
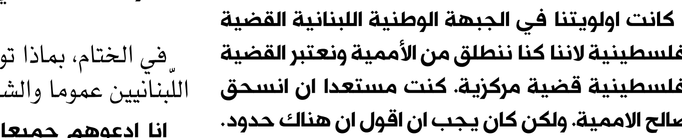
لقد اعدت التجربة الحزبية من خلال انتسابك الى حركة اليسار الديموقراطي. ما الدافع الى ذلك؟

برأيي، يجب ان يكون هناك طرح جديد للقضايا، ولقد وجدت ان حركة اليسار الديموقراطي تقدم مقاربة جيدة في ذهنية مختلفة. اما نجاحها في ذلك، فموضوع اخر. وتجدر الاشارة الى انني لم انشق عن الحزب الشيوعي، بل تبدلت طريقة تفكيري بالكامل. فمأخذي مثلا على الحزب الشيوعي انه قولب ماركس ووضعه في اطار حزبي، في حين ماركس لم ينادِ يوما الى انشاء حزب. صحيح انني اميل الى 14 اذار وكنت قد انخرطت في النضال السلمي لاول مرة من خلال الستين يوما التي قضيتها في وسط بيروت، ولكن هذا لا يعني اني اوافق على الخطاب السياسي المستخدم بالكامل، الا انني لم اعد على الاقل انطلق من ايديولوجيا معينة للحكم على الامور واوافق على كل شيء.



في ظل المقاومات العديدة التي عرفها لبنان، بين وطنية ومسيحية واسلامية، كيف تحدد المقاومة؟

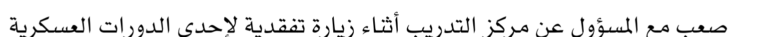
المقاومة هي حق تكرسه الامم المتحدة من خلال صيانتها للحق في مقاومة الاحتلال وحق الشعوب في تقرير مصيرها. وبذلك، تجوز مقاومة الاحتلال الاسرائيلي في فلسطين من جهة، وفي لبنان من جهة اخرى. ولأن للّبناني حق في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي، نشأت جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية في 16 ايلول 1982، وكان الشيوعيون عمادها الاساسيين. اما انا، فكنت شريك اساسي فيها وملتزم الى حد كبير. كانت الجبهة الوطنية فريدة من نوعها في المنطقة في ظل غياب المقاومة في كل من سينا والجولان. وفي عشرة ايام، هزمنا الجيش الاسرائيلي التي وصلت دباباته الى بيروت. ما زالت اتذكر تماما كيف نادوا اللبنانيين: «نحن جيش الدفاع الاسرائيلي، الرجاء عدم اطلاق النار».

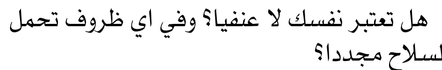
تصوير وائل حمزة

ما الانتقاد الذي توجهه الى جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية؟

كانت اولويتنا في الجبهة الوطنية اللبنانية القضية الفلسطينية لاننا كنا ننطلق من الأممية ونعتبر القضية الفلسطينية قضية مركزية. كنت مستعدا ان انسحق لصالح الاممية. ولكن كان يجب ان اقول ان هناك حدود. والحدود هي القضية اللبنانية التي لم آخذها بالاعتبار حينها. غير انني أدركت ان المصلحة اللبنانية هي الاهم. وايضا، ليس صحيحا انه بقدر ما نكون قريبين من القضية الفلسطينية بقدر ما نكون يساريين. من جهة اخرى، من احد الاخطاء التي ارتكبها اليساريون العرب من ضمنهم انا، هو عندما برز اشخاص تنويريون بين الاسلام اعتبرناهم الاخطر لانهم يؤخرون التغيير الذي كنا نريده: التغيير الجذري والفوري.



صعب مع المسؤول عن مركز التدريب أثناء زيارة تفقدية لإحدى الدورات العسكرية



هل تعتبر نفسك لا عنفيا؟ وفي اي ظروف تحمل السلاح مجددا؟

انا امارس اللاعنف، واتخذت قرارا ان اعمل من اجل السلم الاهلي وألا ادخل الحرب نهائياً، ولكن السلام ليس حلماً رومنسياً. لا اعرف بحجة الدفاع عن النفس الى اي مدى استطيع ان ابقى لاعنفياً. اما اذا دخل مسلّح الى بيتي، سأضطر الى حمل السلاح مؤقتا لأدافع عن نفسي. في هذه الحالة، يصبح استخدام السلاح مشرّعاً. واذا الجيش الاسرائيلي دخل الى لبنان سأقاوم من جديد ولكن بوسائل اخرى. سأقاوم بشكل مستقل اذا عجزت الدولة عن فعل ذلك، ولكن يجب اولا تقوية الدولة ومؤسساتها لتستطيع القيام بعملها وتكون قادرة على اتخاذ قرار السلم والحرب. فالمقاومة ليست مهنة، هي تحرير. الاكيد، انه لا يجوز ابدا استعمال السلاح في الداخل، والاولوية تبقى دائما للتفاوض.

كيف يمكن تحقيق المصالحة بين اللّبنانيين برأيك؟

لا يمكن تحقيق المصالحة في لبنان، الا من خلال النظرة الى الماضي بعين الحاضر من اجل المستقبل. على مكونات القوى في لبنان، طوائف واحزاب، قراءة التاريخ من منظار نقدي، لا بهدف اثبات من كان على حق. هذه اول خطوة نحو المستقبل. اما كتاب التاريخ، فدوره يأتي في ذكر الاحداث التاريخية من لسان اصحابه وترك للقارئ حرية الحكم. لا يمكن اعادة تكوين نظامنا على الاسس ذاتها التي سببت الحرب الاهلية، يجب الاعتراف بالأخطاء التي ارتُكبت والمسامحة من دون انتظار. فالتعايش لا يجب ان يكون مرحليا. وبواقعية اقول ان عملية المصالحة تبدأ من هؤلاء الذي شاركوا في الحرب، فلا يمكن استئجار ناس من الخارج. صحيح ان اللبنانيين يختلفون ببعض الطقوس والتقاليد ولكن هناك الكثير ما يجمعهم: العلاقات الاجتماعية، اللغة، الجغرافيا.. يجب ان يمارس الحوار من دون توقعات مسبقة واهداف مقررة، ليصل الاطراف الى منتصف الطريق حيث يربح الجميع. لا يجب ان يتحول الرأي الاخر الى أغنية والقول: «احترمه ولكن..» يجب ان نفهم ان النزاع طبيعي والاختلاف طبيعي، الا ان السؤال يكمن في كيفية التعامل مع النزاع وما الوسائل المستخدمة. اذا استُخدم العنف يتحول النزاع الى خطر، اما اذا اختير اللاعنف فيكون النزاع فرصة. وطاولة الحوار ضرورية لمسار المصالحة، فهي اذا لم تربّح، فهي لا تخسّر.

في الختام، بماذا توصي اولادك وبماذا تنصح اللّبنانيين عموما والشباب خصوصا؟

انا ادعوهم جميعا الى عدم الاستقالة من العمل السياسي لانه في جوهر المجتمع المدني، بل هو جزء مكون له، اذ كل ما له علاقة بالشأن العام هو سياسة. المشكلة ليست في السياسة بل في طبيعة العمل السياسي. يجب رفع شأن العمل الحزبي وتطوير الاحزاب كي لا تبقى قوة ضاغطة بيد الطوائف. فمعظم النقد يأتي من أفراد لا من أحزاب، اذ قليل ما يحضن الحزب النقد. أدعو جميع اللّبنانيين والشباب خاصة الى التعلم من أخطاء الماضي، فالحرب ليست نزهة.

الهم الاجتماعي يجمع اللبنانيين حول أهمية المحافظة على «الضمان»

كركي: «الصندوق» يحتضن كل فئات المجتمع
غصن: ثمرة نضال تاريخي للعمال

سلوى بعلبكي

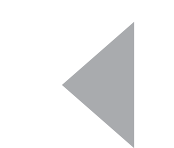




تكاد تختلف نظرة اللبنانيين حيال العديد من المسائل، إن في السياسة أو الإقتصاد أو حتى في السلوكيات الإجتماعية. ولكن هذه النظرة تتبدل كُليا، عندما يتعلق الأمر «بصندوق الضمان الإجتماعي» الذي يراعي الحاجات الإستشفائية والعلاجية لنحو ثلث اللبنانيين، ويدخر لهم تعويضات تصرف عند نهاية الخدمة.

الضمان في مسيرته الطويلة، عانى ولا يزال من معوقات مالية وإدارية، حدت نوعًا ما من فاعليته من دون أن تطول دوره الأبرز بين المؤسسات الضامنة في توفير الإستقرار الصحي والإجتماعي للمضمونين. وإذا كان المضمونون مطمئنين حيال صحتهم، إلا أنهم لا يزالون على موعد مع استحقاق الإفراج عن ضمان الشيخوخة، وهو مشروع القانون أو القوانين التي رفعت بالجملة في العقد الإخير، وعلقت في فخ التجاذبات السياسية رغم أهميتها.

فهل تحمل الفترة المقبلة انفراجات – وإن متقطعة – على صعيد إحياء دور الضمان ليستحق عن جدارة لقب «صمام الأمان الإجتماعي»؟







(من أرشيف النهار)

وضع قانون إنشاء الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي موضع التنفيذ في 1963.

ومهمته وفقًا للقانون توفير التقديمات الصحية والإجتماعية للبنانيين وتطبيق مبدأ التكافل الإجتماعي وحسن تنفيذه كعقد قائم بين الدولة وأصحاب العمل والعمال.

وبرهن الضمان من خلال تركيبته وتقديماته وخدماته وانتشاره أنه فعلاً أهم المؤسسات الوطنية الجامعة. فالمعطيات الميدانية تبين أهميته ودوره في جمع اللبنانيين وتوحيدهم. فهو مؤسسة جامعة من خلال معطيات عدة يوردها المدير العام للضمان الإجتماعي محمد كركي كالآتي:

- إنتشار مكاتب الصندوق في معظم الأراضي اللبنانية والتي تقدر بنحو 35 مركزاً.

- من خلال الخاضعين لأحكامه: الأجراء، العاملون لحساب الدولة والمؤسسات العامة والإدارات العامة، الأساتذة، الأطباء المقبولون لدى الصندوق، الطلاب الجامعيون، المختارون، سائقو السيارات العمومية، باعة الصحف والمجلات. كذلك المضمونون الإختياريون: أرباب العمل، العمال المستقلون، المضمونون السابقون.

وهذه الفئات المشار إليها تكوِّن معظم فئات المجتمع اللبناني، وتقدر بنحو مليون و275 الف مواطن أي ثلث الشعب.

- تكوين مجلس الإدارة (السلطة التقريرية في الصندوق) (ثلاثي التمثيل: أرباب العمل 10 أعضاء، الأجراء 10 أعضاء، الدولة 6 أعضاء).

واذا كان الضمان لا يشمل كل فئات المجتمع، إلا أنه على تماس مباشر مع فئة واسعة من اللبنانيين من خلال المؤسسات والهيئات الصحية المتعاقدة مع الصندوق مثل: المستشفيات، الأطباء المقبولون، الصيدليات، المعالجون الفيزيائيون، المختبرات، مراكز الأشعة. إضافة إلى المؤسسات المسجلة في الصندوق والتي يقدر عددها بنحو 51 ألف مؤسسة. أما المؤسسات غير المسجلة فلها علاقة مع الصندوق من خلال حاجتها إلى براءة الذمة لتقديمها إلى المراجع الرسمية.

إلى الدور الإجتماعي الذي يساهم فيه الضمان، ثمة دور إقتصادي يشير إليه كركي وذلك عبر إنفاق الضمان نحو الف مليار ليرة سنويًا على التقديمات في فرع ضمان المرض والأمومة، والتقديمات العائلية، وتعويض نهاية الخدمة، إضافة إلى أن موجوداته التي تناهز الـ 7 آلاف مليار ليرة في المصارف.

يتبيّن من خلال ما تقدّم أعلاه، أن مؤسسة الضمان الإجتماعي تعتبر مؤسسة وطنية جامعة من خلال إحتضانها لكل فئات المجتمع.



مع نهاية ٢٠١٢ وصل العجز المالي في فرعي المرض والأمومة والتعويضات العائلية إلى نحو ٨١٨ مليار ليرة.

صعوبات وتحديات؟

مع إبراز دور الضمان على الصعيدين الإجتماعي والإقتصادي، من الأهمية الإشارة إلى التحديات والصعوبات التي تعوق تطور هذه المؤسسة أو تحد منها، وخصوصًا حيال جبه تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية وتأثيراتها السلبية في سوق العمل.

فمؤسسة الضمان تعاني صعوبات تتعلق بالشواغر الوظيفية والعجز المالي جراء عدم تسديد الدولة وبعض المؤسسات الخاصة متوجباتها المالية.

فالشواغر التي تقدر بنحو 45% تنعكس سلبًا على أدائه. إذ من أصل كادر وظيفي يقدر بنحو 2051 موظف يعمل فقط نحو 1124 موظفًا بينهم كبار في السن (متوسط أعمار المستخدمين 52 سنة)، ومصابون بأمراض مزمنة تحد من فعاليتهم في العمل. لذا يأمل كركي بإنجاز مباريات للفئة السادسة التي حددها مجلس الخدمة الوطنية في للمساهمة في التعجيل بإنجاز معاملات المضمونين، على أن يستتبع ملء كل الشواغر تباعًا.

أما بالنسبة إلى العجز المالي في فرعي المرض والأمومة والتعويضات العائلية فقد وصلت مع نهاية 2012 إلى نحو 818 مليار ليرة، علمًا أن ثمة نحو 830 مليار ليرة مستحقات للضمان على الدولة.

ولا تقتصر مشكلات الضمان على المتاعب المالية والشواغر الوظيفية. إذ ثمة مشكلة تتعلق بفرع الضمان الإختياري الذي انطلق عام 2004 ووصل عدد المضمونين فيه إلى 35 الف مضمون. ولكن نتيجة لعدم تأمين الإشتراكات التمويل الكافي للتقديمات، انخفض عدد المضمونين ليصبح حاليًا نحو 13 ألفًا و834 مضموناً اختيارياً.

والمشكلة في الضمان الإختياري برأي كركي تتلخّص في أن الإشتراكات لم تكن تكفي لإعطاء التقديمات، بما أدى إلى رفض المستشفيات استقبالهم، ولكن الوضع تحسن بعدما بدأ الضمان نظام السلفات للمستشفيات، ولكن باب الإنتساب مقفل حاليًا في انتظار وضع حل نهائي للموضوع.

ورغم هذا الواقع، يبدو كركي متفائلاً بمستقبل الضمان «رغم الصعوبات، فإن الضمان لا يمكنه الإ أن يتطور ويتجه نحو الأحسن»، وأكثر فإنه غير قلق على مصير الضمان «لا خوف على الضمان لأن لبنان لا يمكنه العيش من دون خدماته، باعتباره صمان الأمان والإستقرار الإجتماعي».

الحديث عن المشكلات يتبعه الحديث عن التحديات التي تواجه هذه المؤسسة. إذ من الطبيعي أن يطمح كل لبناني أن يكون مشمولاً بخدمات الضمان وتقديماته. وهذا التحدي برأي كركي هو من مسؤولية الدولة التي يجب أن تسعى إلى تحقيقه، وذلك بدل التلهي بمشاريع لا تنفذ مثل البطاقة الصحية وضمان الشيخوخة وغيرها من المشاريع التي لم تبصر النور... فمؤسسة الضمان هي الأجدى بأن تؤمن التغطية الصحية لكل اللبنانيين. من هنا يدعو كركي إلى توحيد الجهود بين الضمان ووزارات العمل والمال والشؤون الإجتماعية والمعنيين مباشرة بالملف، لوضع خطة زمنية لشمول جميع اللبنانيين من خلال توفير الكادر والتمويل اللازم للضمان الذي هو على استعداد لتلبية كل الخدمات وشمول كل اللبنانيين بالضمان الصحي.

ثمة تحديان أخريان يشير إليهما كركي. الأول يتعلق بنظام التقاعد والحماية الإجتماعية. «إذ ويا للأسف، عندما يصبح المضمون في عمر الـ 64 لا يحق له الدخول إلى فرع نهاية الخدمة، لذلك نطالب بإنجاز قانون للتقاعد والحماية الإجتماعية إنطلاقًا من أهميته حيال تأمين راتب تقاعدي وضمان صحي مدى الحياة».

أما التحدي الثاني يتعلق بنظام التقاعد والحماية الإجتماعية الذي بدأ العمل عليه عام 2002، وأقره مجلس الوزراء عام 2004 وأرسل إلى مجلس النواب في 2005. حيث تدرسه اللجان النيابية المشتركة برئاسة النائب عاطف مجدلاني. ولكن المشكلة أنه لا يوجد توافق عليه بين أصحاب العمل والعمال لذا كلما تسلم وزير عمل جديد يطلب دراسته للتوفيق بين طرفي الإنتاج. أهمية المشروع وفق كركي أنه يعطي ضماناً صحياً وراتباً تقاعدياً مدى الحياة، لذا يأمل «في ان يتم إنجاز هذا المشروع سريعًا بعد معالجة نقاط الخلاف الأساس حول الموضوع والتي تتعلق بمن يدير هذا النظام إضافة إلى سُبُل استثمار امواله». ففي مقابل وجهة النظر التي تنادي بضرورة إنشاء مؤسسة مستقلة لإدارة هذا النظام، يصر الضمان على إدارته. هذا الإصرار له مبرراته وفق كركي، إذ أن المشروع جاء ليحل مكان تعويض نهاية الخدمة المعمول به حاليًا في الضمان، لذا من البديهي أن يكون موقعه الطبيعي في الضمان».

ولكن في رأي كركي إذا كان ثمة نيات طيبة لإنجاز المشروع، فإن المعوقات يمكن أن تذلل حتى يبصر المشروع النور.

والتحديات التي تواجه الضمان، لا تحد من طموح القيمين عليه لتوسيع مروحة تقديماته. إذ «ما الذي يمنع الضمان من استحداث صندوق للبطالة، على غرار ما يحصل في الجزائر والأردن». إلى ذلك، ثمة خطط تنوي إدارة الضمان تنفيذها على المديين القصير والبعيد. فعلى المدى القصير تسعى إدارة الصندوق إلى تدعيم ركائزه ومعالجة بعض معوقات عمله.

أما على المدى المتوسط والبعيد، فإن كركي يتحدث عن السعي إلى توسيع قاعدة المشمولين بالضمان وذلك عبر وضع الآليات اللازمة لضم كل الفئات الإجتماعية لا سيما: عمال البلديات، صيادو الأسماك، مزارعو التبغ، عمال البناء، إضافة إلى ملاحقة إصدار المراسيم التطبيقية لقانون المسنين الصادر عام 2000.

كذلك نسعى إلى توسيع رقعة التقديمات لتشمل: طب الأسنان، الأمراض المهنية وطوارئ العمل.

ولكن هذه المشاريع رهن وفق كركي بارادة الدولة وعزمها على رفد الضمان بالإموال اللازمة لتطويره وعصرنته وتمكينه من ترجمة هذه التحديات إلى واقع.

هذه هي نظرة كركي إلى الضمان الإجتماعي، باعتباره حق كرسته شرعة حقوق الإنسان وتاليًا «لا تستطيع دولة كلبنان تعيش الحداثة والعصرنة، الإ أن تتضافر جهودها الرسمية والأهلية لتوفير هذه الحقوق لمواطنيها على أكمل وجه».





تصوير عباس سلمان «السفير»

نضال تاريخي

لطالما كان يقف الإتحاد العمالي في «وجه المؤامرات التي تحاك ضد مؤسسة الضمان الإجتماعي في سبيل المحافظة عليه، وهذا أمر بديهي كون العمال يعتبرونه ثمرة نضالهم التاريخي. فكيف ينظر الإتحاد العمالي إلى هذه المؤسسة كونه أحد الأطراف الثلاثة المكونة لتركيبته والقائمة على أفرقاء الإنتاج: أصحاب العمل والعمال والدولة؟

ليس ثمة أدنى شك لدى رئيس الإتحاد العمالي العام غسان غصن في «أن الضمان هو أهم مؤسسة إجتماعية متفق عليها من الجميع على أنها توحد في ما بين أوسع فئة من اللبنانيين وتساويهم ببعضهم البعض إن كان على مستوى التقديمات الإجتماعية أو الطبابة أو الإستشفاء»، وكذلك على مستوى نهاية الخدمة، الذي يأمل في أن يكون مدخلاً لنظام التقاعد والحماية الإجتماعية لكل المضمونين.

منذ إنشائه عام 1963 ورغم كل الظروف التي مر فيها لبنان، بقي الضمان مؤسسة جامعة ومنتشرة في معظم المناطق وبقيت مراكزه تتعاون في ما بينها حتى ان اللبنانيين الذين نزحوا بسبب الحرب بقيوا يستفيدون منه، وهذا برأي غصن مؤشر على وحدة الصندوق ووحدة إدارته.

ويضاف إلى كل هذه الإيجابيات الجامعة، أن الصندوق «يضم مختلف شرائح المجتمع وتلاوينها الإجتماعية والطائفية، إن على مستوى إدارته أو على مستوى تمثيله الثلاثي أصحاب العمل والعمال والدولة».

والمسؤولية الجامعة التي يضطلع بها، حدت بغصن إلى التذكير بما كان يحاك ضده من مؤامرات بعنوان عدم جدوى بقائه. إذ «جرت أكثر من محاولة لقضمه وإرهاقه بغية تخصيصه»، غافلين أهميته في الوحدة والمساواة والعدالة الإجتماعية.

ولكن يبدو أن الصورة تبدلت اليوم، وأصبح ثمة حرص كبير من الأطراف الثلاثة (الدولة، وأصحاب العمال، والعمال) على ديمومته واستمراريته. فالدولة وفق غصن أصبحت حريصة أكثر على نجاح هذه التجربة، إذ ثمة اتجاه في دول العالم ولبنان منها، إلى عودة الدولة للمسؤولية والرعاية الإجتماعية. أما العمال فإنه من البديهي أن يحافظوا على ما أنجزوه من خلال نضالهم التاريخي وهو يشكل بالنسبة اليهم حصنًا منيعًا. وكذلك الأمر بالنسبة إلى أصحاب العمل الذين يعتبرون أن المحافظة على الضمان تعني المحافظة على استقرار العامل وتاليًا زيادة انتاجيته.

ولكن هذا الإرتياح إلى وضع الضمان لا يعني أنه ليس ثمة حاجات ضرورية لتبقى هذه المؤسسة صامدة وتؤمن تقديماتها وخدماتها للمضمونين. فالضمان بحاجة إلى تطوير وتوسيع مروحة تقديماته لا سيما تلك المتعلقة بالمرض والإستشفاء مثل شمول طب الإسنان والطب الوقائي الذي يمكن أن يخفف من كلفة الضمان الإجتماعي ليضم فئات أوسع من اللبنانيين.

مؤسسة الضمان مؤسسة وطنية جامعة، وجدت لتبقى. وهي بمثابة صمام أمان واستقرار لأبناء المجتمع اللبناني. لذا من الأهمية المحافظة على قوتها وديمومتها واستمرارها وضمان سلامة إجراءاتها وفق أسس مؤسسية، وهذه مسؤولية مشتركة يتحملها كل الشركاء.

مظلة الضمان

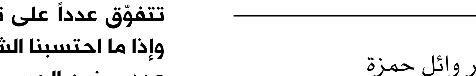
تغطي مظلة الضمان ثلث الشعب اللبناني تقريباً عبر ثلاثة من فروع الصندوق العاملة:
المرض والأمومة – التعويضات العائلية وتعويضات نهاية الخدمة.
إذ يفيد من تقديماته ما يناهز المليون و٢٧٥ ألف لبناني (المضمون وأفراد عائلته):

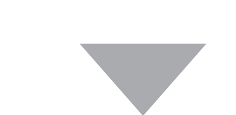
- ◆ الوالد والوالدة البالغان سن الـ٦٠ مكتملة على الأقل أو الذين يكونون غير قادرين على توفير معيشتهم بسبب عاهة جسدية أو عقلية (عجز).
- ◆ زوجة المضمون الشرعية.
- ◆ زوج المضمونة البالغ ٦٠ عاماً مكتملة على الأقل أو الذي يكون غير قادر على توفير معيشته بسبب عاهة جسدية أو عقلية .
- ◆ أولاد المضمونين الشرعيون او من يحملون صفة التبني حتى بلوغهم سن الثامنة عشرة مكتملة أو ٢٥ سنة مكتملة في حال تكريسهم كامل وقتهم للدراسة.
- ◆ الأولاد المعوقون الذين يحملون بطاقة الإعاقة الشخصية غير القادرين على تأمين معيشتهم بسبب إعاقة تمنعهم من العمل فيستفيدون من تقديمات الضمان من دون تحديد السن.

بيروت: مواقع التماس تتغير وحزازات النفوس تبقى على حالها

فاطمة رضا

تصوير وائل حمزة






في الثاني والعشرين من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٩، إجتمع الأفرقاء اللبنانيون في مدينة الطائف السعودية، حيث خُطّ ما بات يُعرف لاحقاً بـ«اتفاق الطائف»، لوضع حد لحرب أهلية اتخذت من ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٥ تاريخاً رسمياً لبدايتها. التاريخ الرسمي لانتهاء الحرب الأهلية اللبنانية يكاد لا يكون راسخاً في ذهن المواطن اللبناني كما هو التاريخ الرسمي لبدايتها، علماً أن التاريخ الأخير شكّل السبب المباشر للحرب، التي كانت بدأت قبل ذلك بكثير في عدد غير قليل من الأسباب غير المباشرة.

وبحسابات بدائية تعتمد على تأريخ اللبناني، فإن الحرب الأهلية دامت خمسة عشر عامًا، ومضى على انتهائها اثنتان وعشرون سنة، ورغم أن سنين السلم تتفوّق عدداً على تلك الخاصة بالحرب بسبعة أعوام، وإذا ما احتسبنا الشهور فقد تصل بسهولة إلى نصف عدد سنين الحرب إلاّ أن الحرب وذكرياتها وتفاصيلها ومصطلحاتها وأثارها لا تزال حاضرة بقوة في الحياة اليومية وتصرفات المواطن اللبناني.

بعض المباني التي لا تزال تحتفظ حتى اليوم بإصابات بالغة ممّا اقترفته قذائف وأسلحة المتحاربين، ويبدو من المستغرب والبديهي في آن كون هذه المباني تقع على خطوط تماس قديمة أو بالقرب منها. وخطوط التماس القديمة لا تزال معروفة تماماً ومتداولة من قبل الجميع، حتى تكاد لا يُذكر اسم أي من المناطق المحيطة بها حتى يُسارع أحدهم إلى التذكير بأنها كانت تشكل دعامة خط تماس ما.

هي المتاريس الرملية والحديدية في الشوارع والأزقة التي رسمت الحدود بين البيروتين «الشرقية» و«الغربية»، أُزيلت مع انتهاء الحرب. غاب المشهد الحي عن أرض الواقع ليبقى حيّاً في الأذهان وفي كثير من النفوس. من المتعارف عليه أن خطوط التماس القديمة تشكّلت لتفصل بين المسيحيين من جهة والمسلمين من جهة أخرى، بصرف النظر عن بعض التكتلات السياسية التي كانت ناشئة وتحوي أناساً من الطوائف كافة. ومن أجل نجاح فكرة «خط التماس»، فإنه لا بد لهذا الخط من أن يفصل بين مجموعتين متجانستين في الدرجة الأولى، وفي الواقع اللبناني فإنه على الأقل يجب أن يكون الفصل بين منطقتين تحمل كل منهما هوية مذهبية واحدة أو على الأقل طائفية واحدة، ما يضمن نتائج التحكم بأرض الواقع من قبل المتحاربين، فإن هذا التجانس في المنطقة الواحدة يؤدي حتماً إلى تقبّل أهالي هذه المنطقة النتائج الناجمة عن الحرب بسلبياتها أو إيجابياتها، إذ إن ما يجمع بين سكانها «همّ» واحد، و«أولويات» متشابهة، وأراء سياسية متقاربة إلى حد التطابق، وهو ما يسهّل حدوث الدعم اللازم والإسناد والاحتضان للمقاتلين وأنصارهم وهذا ما تتطلبه الحروب.

فُكّت المتاريس، وغابت أسماء بعض المناطق عن التداول على أنها من أسس الحرب الأهلية اللبنانية، وفُتحت المعابر، والتقى أفرقاء الصفوف المتقاتلة. إلاّ أن مصطلح خط التماس لا يزال حاضراً في يوميات اللبناني، ليس من منطلق « كي لا ننسى»، وإنما من خلال سهولة استعادته في أي ساعة. وإن كان بعض الخبراء في الشؤون السياسية في لبنان، يرون أن خطوط التماس غُبّ الطلب وجاهزة لتعود إلى موقعها في ساعات قليلة، فهم يستبعدون إعادة إحياء خطوط التماس القديمة نفسها، بسبب تغير الإستراتيجيات والأولويات للفرقاء المتحاربين سابقاً، من دون أن ينكروا تشكُّل خطوط جديدة وإن كانوا يرفضون منحها صفة «خط التماس».



الأشرفية - السوديكو، رأس النبع - البسطة، المتحف - العدلية، الطيونة، عين الرمانة - الشياح... وغيرها من المناطق تشكل الكم الأكبر من خطوط تماس قديمة في بيروت الكبرى والتي تقف شاهدة على حرب سرقت الحياة وعزّزت ثقافة الموت والخوف. مناطق خفُتت أسماؤها في السنوات الأخيرة وتحديداً منذ اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري عام 2005، لتحتل كورنيش المزرعة – زاروب الطمليس، قصقص – الطيونة، الجامعة العربية، برج أبي حيدر، بربور، عائشة بكّار، خندق الغميق – رأس النبع... وغيرها من أزقة بيروت الصدارة في الأحداث الساخنة التي تطبع البلد، والتي شكّلت أحداث 7 أيار (مايو) 2008 دليلاً صارخاً إلى جهوزية إعادة إحياء مشاهد الحرب بتفاصيلها، مع فارق طغيان الملامح المذهبية على طبيعتها وبدل أن ينشأ الاقتتال الطائفي بين المسلمين والمسيحيين فإنه يأخذ في هذه الأزقة طابع التناحر المذهبي بين السنة والشيعة.

لا يوافق الكثير ممَن خبِروا الحرب وتفاصيلها العسكرية، على إطلاق تسمية «خط تماس» على هذه الأزقة، ويعتبرون أن ما ينطبق عليها هي تسمية «جيوب»، والجيوب في المعنى العسكري هي تكتلات من نوع واحد يُصار إلى «تحريكها بغية تحقيق هدف معين». وعن التشابه الكبير بين الوسيلة المستخدمة فيها والغاية في إقصاء الآخر أو السيطرة على أرض الواقع من أجل الإقتصاص أو الإنتقام فيرى هؤلاء أن طبيعة هذه المناطق والإختلاط القائم فيها، يحول دون تحوّلها إلى خطوط تماس حقيقية.

ويظهر ما حصل في السابع من أيار (مايو) 2008 خير دليل على أن نظرية خطوط التماس داخل بيروت واهية، بحسب بعض المراقبين من كيفية سيطرة فريق على آخر في وقت سريع، و«سقوط أحياء محسوبة على طرف بيد طرف آخر غريب عن النسيج المتعارف عليه في هذه المناطق»، إذا جاز التعبير. ويعيد هؤلاء الأمر إلى الجيوب المزروعة من الطرفين في مختلف المناطق.

وإن كان الاكتفاء الذاتي على الصعد كافة، شرط من الشروط الأساسية لمنطقة وامتداداتها من أجل إنشاء خط تماس، يفصل بينها وبين منطقة أخرى، وإن كانت هذه الشروط تتوافر في منطقة كالضاحية الجنوبية لبيروت، إلاّ أن المراقبين يستبعدون أن تعود خطوط التماس القديمة إلى الظهور أو أن تتفعّل الجيوب لتتحوّل إلى خطوط تماس حقيقية، مرجعين الأمر إلى أن عوامل الحرب الأهلية تكاد تكون معدومة. وأكثر ما يعتمد عليه هؤلاء في تحليلاتهم الطبيعية المختلطة للتحالفات السياسية على أرض الواقع، الاختلاط (المسيحي – المسلم) والمطعّم طائفياً، في كل من المجموعتين المسيطرتين والمعروفتين بالرابع عشر والثامن من آذار (مارس).

الكلام عن خطوط التماس يبدو عادياً في وطن لا تزال جراحه حيّة إلى درجة يسهل معها إعادة النزيف إليها من كل جانب. خطوط تماس حاضرة في النفوس وفي العمل على تقويض عمليات بيع الأراضي لـ«دخلاء» على منطقة ما، وفي كلام الأطفال، وفي احتفاليات «كي لا ننسى» في 13 نيسان (ابريل) من كل عام... ليظهر مبنى بركات في منطقة السوديكو، الذي لا يزال بانتظار تحويله معلماً يحمل ذكرى سنوات ماضية، ليتحوّل هيكله المخترق من أعيرة نارية وقذائف منطلقاً للحوار والتعلّم من أخطاء الماضي... انتظار طال مع تأخير الموعد المرتقب إلى افتتاحه إلى 2014 بعد أن كان عام 2012 وقبلها عام 2010... ليظهر التأجيل المستمر أقرب إلى «سخرية القدر» في وطن يسهل قطع أوصاله!

السينما تثير الذعر الأهلي ... لبنان نموذجاً

هوفيك حبشيان

من المستغرب، في حقبة مثل تلك التي نعيشها اليوم، أن يبقى الإنتاج السمعي البصري في لبنان في دائرة الاتهام، دائماً وأبداً. أصبحت الشاشة أول الأماكن تتعرض للدهم. إنها المتنفس الذي يكون دوماً ضحية سلم زائف. وهو سلم سيسقط يوماً، يا للأسف، من فرط ما أصبح يفرض على المواطنين شروطاً تعجيزية ليبقى ملاكهم الحارس. هامش البوح بما حصل في هذه البقعة الجغرافية منذ سبعينات القرن الماضي بات يضيق كل يوم أكثر فأكثر، لألف سبب وسبب. الإلتفات إلى الخلف مسموح فقط لمن يأتي بهلوسة جديدة تضاف إلى مجموع الأكاذيب المتراكمة فوقنا. أما من يريد أن ينقل تجربته الصعبة والأليمة إلى أجيال لم تسمع عن الحرب إلا من خلال روايات أهاليهم، فهو يعمل ضد المصلحة الوطنية العليا التي تفرض على الضحايا الحقيقيين لعقد ونصف عقد من «الذبح على الهوية» الصمت والتجاهل.

أحد المتهمين باستراق نظرة إلى ماض غير محبب كان أخيراً الفيلم الوثائقي «شو صار؟» (2010) لديغول عيد، هذا المخرج الذي أراد معرفة مَن قتل 13 من أعضاء عائلته في التاسع من كانون الأول 1980، ذاهباً إلى مواجهته في ساحة القرية بدم بارد وبلا خوف. هناك اعتقله بعدسته. لكن يا للمفاجأة: الدولة اللبنانية في غضون ذلك، أي في الزمن الفاصل بين الجريمة والحساب، أصدرت عفواً عاماً عن كل الجرائم التي ارتكبت...

ديغول عيد يقول موقفه من هذا المنع البغيض: «أعتقد أن مشكلة لبنان مع ذاكرته هي كمشكلة كل الدول التي عانت البربرية. نجد مثلها، أو ما يشبهها، في الجزائر وكوسوفو ورواندا. مع هذا القاسم المشترك، ومفاده أن هذه الحروب أدت الى مجازر في حق مئات الآلاف من المدنيين. لم يعد الأمر يقتصر على نزاع مسلح بين العسكر، إنما تعدّاه إلى حروب أهلية مرعبة، آثارها ماثلة في عمق هذه البلدان. مسألة الذاكرة الجمعية مطروحة في هذه الأمكنة جميعها، وغالباً ما تصطدم بعراقيل من الطبيعة نفسها. الأقليات النافذة لها مصلحة في أن تبقى الحقائق طيّ الكتمان. والسلطة، تفضّل، باسم الوحدة الوطنية، أن تطمر الماضي، بدلاً من طرد أشباحه. مع ذلك، كل العقلاء يعلمون أن السكوت لا يصنع المستقبل، وأن التابوهات لا تصلح الأمور، لا بل تؤجل المشكلة وتضخمها. هذا ينسحب على المستويين الفردي والجماعي. التروما التي عانى منها جيلٌ، لا بد أن تنتقل إلى آخر، وهكذا دواليك. دراسات عدة أظهرت عدداً كبيراً من المنتحرين الأرمن التابعين الى الجيل الثالث، نتيجة توريث لا يُحتمل، لم يكن يوماً مادة لنقاش علني. كل علماء النفس المتخصصين في النزاعات المسلحة يتوصلون الى الخلاصات عينها. أجيال عدة، ضحايا مجازر مباشرون أو غير مباشرين، يتربّون منذ الطفولة على التزام الصمت المطبق. هذا ما كان يتمناه مثلاً برنار كوشنير على منكوبي كوسوفو في نهاية صراعهم مع الصرب. نتيجة ذلك، كل هؤلاء الأطفال الذين يصبحون رجالاً، يتغلغل في دواخلهم عنف مدمر لا يتيح لهم صفاء العيش. الربط المستمر بين مسألة إشعال الفتنة والتزام الصمت، من أكثر الأشياء ضرراً. إلى الشعور بالظلم، يضاف إذاً الإحباط المتمثل في التزام الصمت. لا يمكن أن نجد أفضل من سلوك كهذا لإضعاف أسس لبنان الآتي. غالباً، كي لا أقول دائماً، لا تفيد محاولات إسكات الناس إلا مصالح المجموعات التي في السلطة، وهي مجموعات تصر على البقاء في مناصبها، مهما تكن مسؤوليتها في النزاعات الماضية. هؤلاء هم الذين يفرطون في ربط كل محاولة لتقديم شهادة بالعمل الثأري. هؤلاء يخلطون بين «تصفية الحساب» و«التقرير». تصبح الشهادة في منظارهم غير مفيدة وغير صحية وخطرة لأنها تهدد استقرار البلاد. تبنّي خطاب مماثل أمر غير مسؤول ويجب إدانته. السينما هي وسيلة بين وسائل أخرى تتيح لنا الإلتفات إلى الماضي بغية النظر إلى المستقبل بشكل أو بآخر. لكنها وسيلة شعبية وحساسة. إذا كنا نريد فعلاً بناء مستقبل لائق للبنان، وإذا كان الهدف اعادة الرغبة إلى كل هؤلاء الشباب، الذين يهاجرون البلاد ملأً أو قرفاً، ففي هذه الحالة حركة ثورية مسالمة باتت ملحة».

■ ■ ■

يجعل المخرج اللبناني جورج هاشم من صيف 1976 مسرحاً لحوادث باكورته الروائية الطويلة الاولى «رصاصة طايشة» (2010). يبدأ الفيلم في مدينة وينتهي في غابة حيث تجد الأقدار خواتيمها المأسوية. يحرص المخرج على اخفاء كل معالم النمطية التي التصقت بعشرات الأفلام اللبنانية التي تحدثت عن الحرب الأهلية، خالصاً الى إنتاج صادق واصيل ينبع من القلب. كاميراه هنا لا تساهم في فضح الحرب وتجاذباتها السياسية العبثية، مراقباً سلوك عائلة حيال العنف الذي يضرب طبقات المجتمع كافة، انطلاقاً من وجهة نظر هذه العائلة التي تكاد تكون صورة مصغرة عن واقع الحال في تلك الفترة الزمنية الأليمة من تاريخ البلاد. الفيلم يصور الانهيار الاخلاقي الكبير الذي بدأ يحصل في تلك الفترة في لبنان ولا يزال مستمراً الى الآن. لا يكمن الأهم في تصوير ما يصوره، بل في اختيار الزاوية التي يصور منها ما يصوره، أي من الداخل الى الداخل، وليس من الخارج الى الداخل.

نهى (نادين لبكي) وشخصيتها غير المستقرة، تحدث جملة تصدعات في صميم هذا الشريط. هذه الفتاة مقبلة على الزواج لكنها غير مقتنعة بخيارها، وتتمنى لو يُفك الارتباط مع خطيبها لأنها لا تكنّ له عواطف حقيقية، كآلاف الفتيات اللبنانيات والعربيات اللواتي يخضعن لسلطة العائلة والأخ الأكبر والأهل والأقارب في مجتمع ذكوري لا يحترم مشاعرهن. مشعّباً مواضيعه ومتطرقاً الى الكبير والصغير في المجتمع اللبناني، يتطرق الفيلم الى قضايا متداخلة قدر التداخل بين العام بالخاص، ومن هذه القضايا كيفية التعامل مع المرأة التي لا تصبح هنا الضحية الاولى للحرب فحسب، بل ايضاً يُمارس عليها الغطرسة والتعذيب النفسي وصولاً الى تحميلها كل تداعيات حروب الرجال، لتنتهي إما مقتولة برصاصة طائشة وإما مختلة نفسياً في احد المستشفيات...



من فيلم «رصاصة طايشة» للمخرج جورج هاشم

كل ما يرينا اياه هاشم نعرفه تمام المعرفة، لكن كان من الضروري أن ينشر هذا الغسيل أمام العلن وعلى شاشة مستطيلة كي ندرك فظاعة الأمر ونشعر بها، أكثر وأكثر. وهذه واحدة من مهمات السينما: ان تضعنا أمام صورتنا المخجلة وغير المشرّفة. يتعامل مع مادته بحميمية بالغة التأثير في النفوس، ربما لأنه عاش تلك الاوضاع من قرب (يهدي الفيلم الى شقيقته)، وأيضاً لأنه لا ينصاع الى منطق الأفلام عن الحرب التي تغرق في تفاصيل سياسية بغية كشف النقاب عما حصل. لا يعود الفيلم الى المعالجة الايديولوجية في خصوص حرب تسربت من بين أناملنا، بل يهتم بالتحليل الاجتماعي والنفسي لعائلة وهي تواجه افظع ابتكار جاء به الانسان الى الأرض: الحرب.

■ ■ ■

«بيروت بالليل» (2011) لدانيال عربيد هو الأخر كان ضحية «السلم الأهلي» الهشّ. كان الفيلم مقرراً عرضه محلياً في التاسع عشر من كانون الثاني 2012، لكن قامعو الفيلم اختلط عليهم الواقع والمتخيل، فأرادوا تجنب حرب أهلية جديدة والمحافظة على الاستقرار الأمني من خلال الحلّ الأسهل: المنع. تقول عربيد: «نحن في لبنان تأقلمنا مع الموت. شاهدناه بأم عيوننا، حدّ انه بتنا نحبّ الخطر. في طفولتي، عندما كنتُ صغيرة، كان والدي يحمل معه مسدساً. كان ينام والمسدس تحت الفراش (...). ككل مسيحي يعيش في لبنان، لم يكن والدي يحبّ المسلمين كثيراً. في منطقتنا [قرنة شهوان]، لم نكن نرى مسلمين. كنتُ في الثامنة عشرة عندما رأيتُ أول مسلم في حياتي. كنتُ أقف في وسط الصالون وأصرخ في وجه والدي «تحيا فلسطين»، فكان يطاردني الى غرفتي ليضربني. قمة السخرية، اني في عام 2000، اتُهمت بأنني أحبّ اسرائيل فقط لأن فيلمي «ردم» شارك في مهرجان سينما المرأة في فرنسا وكان في المهرجان فيلم اسرائيلي».

في كل أفلامها، كانت عربيد تعطي الكلمة للفرد لا للجماعة التي ينتمي اليها. وتروي انها في احد العروض التمهيدية لـ«معارك حب» في نانت الفرنسية، ما ان انتهى الفيلم حتى وقف لبناني وراح يحتجّ على الفيلم، وقال للحضور: «هذا الفيلم لا يمثلنا كلبنانيين. العائلات اللبنانية ليست هكذا. عائلاتنا لا تتعارك. عندنا في لبنان لا يقبّلون بعضهم البعض في السيارات. عندنا في لبنان لا يقف الناس على الشرفة بالملابس الداخلية»... وكرّت سبحة من الـ«عندنا في لبنان». بالنسبة لعربيد فأن التهمة جاهزة: تشويه صورة لبنان. لم تجد ما تقوله سوى أن هذه أشياء عاشتها ولها الحقّ في ان تنقلها.

■ ■ ■

الغالبية تعتبر أن من الترف الفكري، الاعتراض على حذف مشاهد من فيلم عن ماضٍ ربما لا يريدون العودة اليه. لكل واحد في بلد الانقسامات الحادة، تعاطٍ مختلف مع انتهاك الحريات: واحد لا يهتم بتاتاً، آخر يأبه قليلاً لكن المسألة عنده لا تعدو كونها حادثاً عرضياً يقرأ عنه في أحدى زوايا صحيفته المفضلة، وطرف ثالث يتماهى مع قرار الدولة الحريصة على أمن المواطنين والسلم الأهلي الذي لم يهدده يوماً الفن ولا الثقافة ولا الفكر، بقدر ما يهدده السياسيون أنفسهم، القائمون على قرارات المنع والاقصاء. في المقابل، هناك حقيقة واحدة واضحة للعيان: اللبنانيون لا يعرفون حقوقهم. مفهومهم للحرية يحتاج الى اعادة نظر. أما مَن يحذف خمس دقائق من فيلم، فهو الاذكى من بين الجميع، لأنه يعرف ان السينما فنّ الاختزال، وان دقيقة قد تعني أحياناً قرناً في حياة نساء ورجال. هكذا، فإن السيدة «رقابة» تلغي الذاكرة. بضربة مقص!

فبعد تعرّض مشاهد من فيلم «سمعان بالضيعة» لسيمون الهبر للحذف في عام 2009، كانت جمعية «بيروت دي سي» دعت الى لقاء تشاوري للسينمائيين والمسرحيين والكتّاب والصحافيين وكل العاملين في فنون العرض، للبحث في الاجراءات الممكن اتخاذها في سبيل المحافظة على حرية الرأي والتعبير في لبنان. لكن، الى اليوم، لم تثمر هذه المحاولات كافة. من قصة سمعان الهبر، الفلاح الذي يعيش حياة هادئة في قريته الصغيرة عين الحلزون في جبل لبنان، استوحى سيمون الهبر فيلماً وثائقياً طويلاً يعبق بلحظات وجدانية مؤثرة. على رغم أن ضيعته دُمّرت والناس هُجّروا ولم يعودوا حتى بعد عودة الأمن اليها، تحدى سمعان، وهو عمّ المخرج، كل أشكال الخوف والعزلة المفروضة عليه، ليسجل ما هو موقف نبيل من التعايش، وإن بشروط غير متكاملة، بين أهل منطقة واحدة، قد يكون ما يتفقون عليه أكثر مما يختلفون في شأنه. بغوصه في خصوصيات جيل عرف قبل الفردوس وبعده، اعاد الهبر انعاش الذاكرة الشفهية، متجولاً بين دهاليز العام والخاص بكاميراه الهادئة حيناً والقلقة حيناً آخر، لكن التي تعرف أين يجب أن تكون في مجمل الأحيان.

يقول الهبر: «كنت أحاول الانطلاق من العام الى الخاص. للفرد قيمة ويمثل مجتمعا، وليس العكس كما هو حاصل في بلادنا، اذ الكل يمشي في خط واحد. أردت أن أظهر مدى تأثير السياسة في سلوكياتهم. هناك شخصيات تحاول في لحظة ما اظهار فرديتها ثم تسارع الى قمعها للشروع في الخطاب العام. أردت ايضاً أن أري كيف أن البعض يريدون التكلم عن الحرب ولا يريدون في الحين نفسه. مثل هذا الرجل العجوز الذي يمضي في مديح الزمن الماضي، ثم عندما يشعر انه قد يكون مادة للسخرية، يسكت! من مشكلات هذا البلد التابوهات الكثيرة، والمواضيع الحساسة التي، وإن لم تكن ممنوعة قانوناً، فالناس يبتعدون عنها خوفاً من اثارة النعرات الطائفية. جراء هذا القمع المباشر وغير المباشر من السلطة والناس، صارت عندنا رقابة ذاتية، وهذا يقمع أيضاً الفرد واحاسيسه، ويحول دون اعترافه بمشاعره خشية أن تشكل خطراً على المجتمع».

الفيلم يظهر، وإن من طرف واحد، أن المصالحة هشة بين الطرف المسيحي والآخر الدرزي وانما قائمة على شعارات ولا تطبيق على الارض. على هذا، يرد الهبر قائلاً: «معالجة هذا الموضوع هي احد اهداف الفيلم. لا نستطيع ذكر كلمة مصالحة الاّ بعد أن نضعها بين مزدوجين. انها مصالحة سياسية موقتة. ما يبنى على أسس غير سليمة ينهار أو لا يبصر النور أصلاً. المصالحة لا يمكن الا أن تكون اجتماعية وليست سياسية. من هم الدروز والمسيحيون؟ ليسوا وليد جنبلاط وسمير جعجع. وعندما يتصالح هذان الاثنان لا يعني ان الطائفتين تصالحتا. وقد تختل العلاقة مجدداً عندما تختل علاقة الزعيمين لأي سبب من الاسباب. المصالحة تقتضي تربية الاولاد عليها منذ سن مبكرة. لكن المصالحة لم تتم ولن تحصل في القريب العاجل».



الإعلام اللبناني ودوره في تعزيز السلم الأهلي

في ضوء التحديات العالمية وثورة الإتصالات التي يشهدها عالمنا العربي عمومًا ومجتمعنا اللبناني خصوصًا، برزت مسؤولية جديدة ألقيت على عاتق وسائل الإعلام تتركز على دوره في تعزيز السلم الأهلي من خلال خلق ثقة ومصداقية تبادلية بين الإعلام اللبناني والمواطن المتلقي، بهدف عكس الصورة الواقعية بشفافية لما لوسائل الإعلام من تأثير على الرأي العام وانعكاس ما ينقله على الشارع من ردود سلبية قد تؤدي في بعض الأحيان إلى فتنة طائفية أو حرب أهلية.

إن الدفاع عن الحريات الإعلامية في لبنان هو مطلب أساسي ولا سيما أن الدستور اللبناني نصّ على حماية الحريات العامة، إضافة إلى ضرورة تأمين الحماية الكاملة للعاملين في المجال الإعلامي، ورفع الغطاء عن المعتدين وتطبيق القانون على المرتكبين. ولكن في المقابل تتركز مسؤولية وسائل الإعلام حول احترامها للمعايير المهنية والأخلاقية والإلتزام بالمسؤولية الوطنية في نقل الخبر، ولا سيما أن بعض وسائل الإعلام عمل على تفضيل السبق الصحافي بدل اعتماد الدقة والموضوعية في نقل الخبر، على سبيل المثال من خلال مقابلات خاصة مع خاطفين ومخطوفين، ونشر أخبار مغلوطة حول مصير المخطوفين وحالات الشغب والخطف، ما أدى إلى بلبلة في أوساط الرأي العام اللبناني وهلع لدى السياح العرب والأجانب في لبنان ما أثّر سلبًا على الوضع الإقتصادي والحركة السياحية.

لذلك انطلاقًا من كل ما تقدم، على وسائل الإعلام اعتماد شرعة سلوك مهني، تتركز على طريقة تعاطي وسائل الإعلام مع موضوع تغطية إعلامية عقلانية وواقعية، مع ضرورة التقيد بأخلاقيات المهنة وأهداف المصلحة العامة، على أن تطبق الشرعة المبادئ التالية:

1- الإحجام عن نشر كل ما يحض على العنف والكراهية ويدعو إلى الانتقام ويقيم تمييزًا بين المواطنين على أساس انتماءاتهم، والعمل على تنقية الإعلام من لغة الشجار والتحقير والتشهير والتهجم والبذاءة والتهكم المسيء الى كرامات الأشخاص والجماعات.

2- محاذرة الإنزلاق من النقد إلى الإهانة، ومن المعارضة إلى التهديد ومن المساءلة إلى القدح والذم ومن اختلاف الرأي إلى التخوين.

3- تجنب الإفراط في الإثارة وما يحتمله من مبالغة وتشويه وتحوير في سرد الوقائع ونقل المعلومات ما يساهم في التوتير والتعبئة وتعميق الانقسامات.

4- التشديد على أن السرعة في نقل الخبر، في ظل المنافسة الشديدة، لا تبرر التسرع في الإستغناء عن المصادر الموثوقة وفي عدم التحقق من المصادر ومصداقية هذه المصادر.

وأخيرا وبما أن الإعلام سيف ذو حدين على كل إعلامي أن يكون مسؤولًا ويقيم رقابة ذاتية على كل ما يقوله أو ينشره حفاظًا على السلم الأهلي وحفاظًا على رسالتنا الإعلامية.

لور سليمان صعب

مديرة الوكالة الوطنية للإعلام

من شو بدنا نحمي هالبلد تنحافظ عالسلم الأهلي ؟!

من أهلي وأهلك...

Stavro.



UNDP

Empowered lives.
Resilient nations.

يعمل مشروع تعزيز السلم الأهلي في لبنان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الممول من الإتحاد الأوروبي على تحليل الأسباب الكامنة وراء النزاع في لبنان وتوفير مساحات آمنة ومشتركة للجماعات المحلية لمناقشة مخاوفها علنًا. ونتيجة شراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإتحاد الأوروبي عام 2011 تهدف إلى تعزيز السلم الأهلي في لبنان، يعزّز المشروع التفاهم المتبادل والتماسك الاجتماعي على المستويات المحلية والوطنية بمختلف انواعها بما فيها الشباب والمدرسون ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى المجالس البلدية والاختيارية. كما يقوم المشروع بتنظيم برامج تدريبية لزيادة الوعي وبناء القدرات وتعزيز التواصل، ما يتيح للمعنيين بالسلم الاهلي وحل النزاعات فرصًا أفضل للإسهام في الحوار الوطني على مستويات متعددة وفي بناء مجتمع متماسك وآمن.

◆◆◆

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة وهو يدعو إلى التغيير وإلى تحقيق نفاذ البلدان إلى المعرفة والخبرة والموارد من أجل مساعدة الشعوب على التمتع بحياة أفضل.

لمزيد من المعلومات
مشروع تعزيز السلم الأهلي في لبنان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مبنى البنك العربي الإفريقي الدولي
شارع المصارف - النجمة، بيروت - لبنان
هاتف: 01 980583